إجابة السائل

في تلخيص مخالفات علي الحلبي

والرد عليه في الأصول والمسائل

كتبه
أبو معاذ رائد آل طاهر
غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

المقدمة

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢﴾ [آل عمران: ١٠٢]

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ١﴾ [النساء: ١]

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١]

أما بعد؛ فإنَّ خير الكلام كلام الله عزَّ وجلَّ، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

فقد سألني أحد الإخوة السلفيين أن أكتب ملخصاً في بيان مخالفات علي الحلبي لمنهج السلف الصالح، فكنتُ أتعذَّر بضيق الوقت أولاً، وأذكر له بأنَّ العلماء والمشايخ وطلبة العلم كتبوا في ذلك عدة كتب ورسائل ومقالات وبيانات، هذا ما عدا الأشرطة الصوتية والمجالس المسجَّلة في بيان حقيقة علي الحلبي وانحرافاته، وهذه الكتابات والأشرطة موجودة منتشرة، لكنَّ السائل ذكر ضرورة أن يكون لهذه الردود ملخص يجمع فيه أهم الأصول والمسائل التي خالف فيها علي الحلبي، ويكون هذا الملخص بعبارة موجزة من صريح قوله الموثَّق عنه، ثم الرد عليه، لأنَّ جملة من الشباب السلفي الذي يريد أن يعرف حقيقة الخلاف معه يتعسَّر عليه

أو يتعذَّر بصعوبة متابعة هذه الردود والإطلاع عليها، فوجدتُ أنَّ إجابة طلبه بعد هذا التوضيح متعينٌ، والله الموفِّق.

علي الحلبي يقرُّ بنفسه أنه تغير:

قال علي الحلبي في [مقطع مسجل بصوته]: ((بالله عليكم انظروا وقارنوا بين الرفق الذي وفَّقنا الله عز وجل إليه في هذه الفترة الأخيرة!؛ بعد أن غصنا وكدنا نغرق في الغلو والتعنت وشيء من الشدة!!، نقول هذا، ونعترف به، ولا نستكبر في أن نعتذر منه، وأن نرجع عنه، ووالله كما ظهر لنا أنَّ هذا ليس على الحق!!، لو ظهر أنَّ هذا الذي نحن فيه الآن ليس على الحق لتركناه أيضاً بدون أي إشكال)). استمع إلى المقطع من خلال هذا الرابط الصوتي:

https://www.box.com/s/fdcdeb٦٩e١٦٣٣٤٠٠fa٠٠

فالحلبي يصف مواقفه القديمة الحازمة ضد أهل البدع والحزبية والدعوات المنحرفة والأفكار الدخيلة بأنها غلو وتعنت وشدة، ثم يعتذر من ذلك، ويصرِّح بالرجوع عن منهجه القديم بدعوى أنه ظهر له أنه لم يكن على الحق!!!، وكما يقال: الاعتراف سيد الأدلة، فلا يحق لأحد بعد هذا الاعتراف الصريح أن يعتذر للحلبي في مواقفه الجديدة المخزية ويستدل له بمواقفه القديمة أو يذهب يبحث في أرشيفه القديم ثم يقول: أليس الحلبي يبدِّع فلاناً وفلاناً؟!، أو يقول: موقفه من الحزبيين والتكفيريين والسياسيين كذا وكذا!، أو يقول: قوله في وحدة الأديان والتقريب بين الطوائف والجمع بين الأحزاب والمناهج كذا وكذا، لا يُمكن أن يقبل مثل هذا الاستدلال والاعتذار بعد ذلك الرجوع والاعتراف.

١- الثناء على رسالة عمان الداعية إلى وحدة الأديان وحرية العبادة:

لقد أثنى الحلبي على رسالة عمان بقوله: ((فَالشُّكْرُ كُلُّه مُوَجَّهٌ لِمَلِيكِنا جَزاهُ اللهُ خَيْرًا، وَزَادَهُ فَضْلًا وَبِرّاً فِي رِعايَتِهِ، وَحِياطَتِهِ، وَسَهَرِهِ، وَحَدَبِه، وَحرصه، وحِراسَتِهِ، وَما رِسالَةُ عَمَّان

السَّبَّاقَةُ فِي شَرْحِ رِسالَةِ الإِسْلام الحَق الوسطيّة، الَّتي أَطْلَقَها حَفِظَهُ اللهُ وَرَعاه قَبْلَ أَكْثَر مِن عام إلا دَليلًا قَوِيًا، وَبُرْهانًا جَلِيًا عَلَى: عِزَّتِهِ بِهَذا الدِّين وَصَفائِهِ، وَاعْتِزازِهِ بِجَمالِهِ وَنَقائِه، وَحِرْصِهِ عَلى تَقَدُّمِهِ وَبَقائِه؛ مِما يَسْتَدْعِي لُزُومَ طاعَتِهِ بِالحَقِّ المَأْلُوف، وَوُجوبَ التِزامِ أَمْرِهِ بِالبِرِّ وَالمَعْرُوف))، وأقرَّ بهذا الثناء في أكثر من مرة، ودافع عن محتوى الرسالة بأساليب ملتوية ومعاذير متعسِّفة، وفتح الباب لحزبه في الانتصار لها ومعاداة مَنْ يعترض عليها أو ينتقدها بكلمة!؛ والغريب أنه صرَّح بنفسه أنَّ رسالة عمان أصبحت مادة مفروضة في المدارس والمعاهد والجامعات الأردنية!، ويعقد من أجلها الندوات والمؤتمرات والدورات وحلقات المساجد!.

ومَنْ اطلع على هذه الرسالة وجدها تدعو في أدنى حالاتها إلى: التسامح الديني والتعايش السلمي بين الأديان!، والدعوة إلى تحقيق الإخوة الإنسانية ووحدة الجنس البشري!، وإلى احترام الكتب السماوية (المحرَّفة)!، وإلى تكريم الإنسان دون النظر إلى دينه!، وإلى الاجتماع على القواسم المشتركة بين الأديان!، وإلى تعطيل جهاد الطلب!، وإلى حرية الفكر والعبادة!، وإلى العمل بمبدأ الديمقراطية والقوانين الوضعية الأممية، انظر (الموقع الرسمي لرسالة عمان):

http://ammanmessage.com/index.php?option=com_content&task=view&id=١٦&Itemid=٣٠&lang=ar

وأما ثناء الحلبي على الرسالة وإشادته بها فقد ذكر ذلك في خطبة بين يدي ملك الأردن، ثم سطر ذلك بعد في ثلاثة كتب مطبوعة منشورة له!: [حدث تفجيرات عمان]، و[صد العدوان عن عمان]، و[الدعوة السلفية بين الطرق الصوفية والدعاوى الصحفية]، وكذلك أثنى عليها مجدداً بعد أن ردَّ عليه السلفيون في مقال له بعنوان [مهاتفة من بلاد الحرمين]، قال فيه عن الرسالة: ((رسالة عمّان" شَرحٌ مُوجزٌ وعامّ، وبعِباراتٍ لطيفةٍ غير عَسِرَة؛ تُبَيِّنُ شمائلَ الإسلام، وخِصالَه العِظام؛ دَفَعَ إلى كتابتِها الواقعُ المرُّ الذي يعيشُهُ الإسلام والمُسلمون في ظِلِّ المتغيِّرات العالميَّة الكثيرة)).

وقد قام أحد أنصار الحلبي الكبار وهو المدعو (عمر البطوش) بشرح رسالة عمان في كتاب سماه [إعانة اللهفان بشرح رسالة عمان]!، وشرحها أيضاً في أكثر من ستين حلقة عبر [قناة الصناعية الدولية]!!، وقد أشار هذا الدعي إلى ذلك في مقال له منشور في منتديات الحلبي وحزبه بعنوان [رسالة عمان حجة وبرهان ونقضُ لِبُهتان].

والحلبي لم يتراجع حتى الساعة عن الثناء والنصرة لرسالة عمان، وأما دعواه بأنه يُكفِّر مَنْ يدعو إلى وحدة الأديان، وقد ظنَّ بعض الجهلة أنه بهذا قد تراجع وتاب!، فهذه من ألاعيبه التي لا ينخدع بها السلفي البصير، لأنَّ الخلاف معه في: ثنائه على رسالة عمان والانتصار لها في عدة مقالات!!، وهذا ما لم يرجع عنه حتى الساعة!.

وبعد أن تكلَّم ثلاثة من كبار علماء هذا الزمان (سماحة المفتي الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ، والعلامة الشيخ صالح الفوزان، والعلامة الشيخ عبدالمحسن العباد حفظهم الله تعالى) في رسالة عمان [صوتيات مسجلة منشورة في شبكة سحاب وغيرها]، ووصفوا ما فيها بالخلط والضلال الذي يجب إنكاره، وبأنَّ هذا الكلام الداعي إلى الإلتقاء بين الديانات أبطل ما يكون وأقبح ما يكون، مع أنَّ الكلام المعروض على هؤلاء العلماء فقرة واحدة من الرسالة!، فلما بلغ ذلك الحلبي أصرَّ على باطله، ونزَّه الرسالة من الباطل والضلال كما في [لقائه مع صادق البيضاني]، وجعل الفقرة نفسها التي عُرضت على العلماء فأنكروها هي الدليل الظاهر الجلي على خلو الرسالة من دعوة وحدة الأديان!!!.

بل وقال في مقاله [زار الشيخ (ربيع المدخلي) ، ثم قال لي... !! فبماذا أجبته؟!]: ((إذا كان الحُكْمُ الحقُّ القاطِع مِن مشايخِنا: أنَّ في (بعض ألفاظِ) (رسالةِ عمَّان) ما (قد) يُمَثِّلُ فِعلاً القولَ بعقيدة وَحدَةِ الأديانِ الكفرية، وأنَّ إقرارَها أو الثَّناءَ عليها ولو بالعُمومِ! (يُلزِمُ) القولَ بذلك -وهذا ما لمْ يكُن، ولنْ يكونَ!-؛ فإنَّ هذا يُوجِبُ قبل كلّ شيء مراجعةَ وليّ أمر بلادِنا سدّده الله لإصلاحِ ما انتُقِد منها وضبطِه، وحُسْنُ الظنّ به حفظه الله بالإسلامِ والسُّنَّةِ قَبولُ ذلك وتدارُكُه، وإلى ذلك الحين: فأنا بريءٌ من كلِّ ما فيه إقرارٌ -إنْ كان!- لشيءٍ مِن هذا

الباطلِ أو غيرِهِ في صغيرٍ أو كبيرٍ، فيها أو في غيرِها، واللهُ على ما أقولُ شهيدٌ. ويُوجِبُ هذا على المُنتقِدِ باتِّجاهٍ آخَرَ ولا بُدَّ أنْ ينتقِدَ سائرَ مَن أقرَّها، ووافَقَ عليها ممَّن ذُكرَت أسماؤُهُم قَبلاً فضلاً عن غيرِهِم؛ لا أنْ يَحكُمَ على (زيدٍ)، في الوَقتِ الذي يَستَثْنِي فيه (عَمراً) تحكُّماً محضاً!كيلاً بمكيالَيْن، ووَزْناً بميزانَيْن!!، وكما لا نرضى (نحن) هذا له ؛ فلا يجوزُ أن يرضاه (هو) لنا!)).

فهل هذه التشكيكات بفتاوى العلماء والأجوبة السياسية يعد توبة ورجوعاً؟!!

٢ - الثناء على الموقّعين على رسالة عمان:

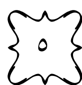
قال الحلبي في مقاله [مهاتفة من بلاد الحرمين] وهو يلتمس المعاذير لرسالة عمان: ((أقرَّها عددٌ كبيرٌ مِن الجهاتِ الرسميَّةِ في الأُردُنّ وخارجها، مِن العُلماء الثِّقات، والوُلاة الأُمناء؛ منهُم: الملك عبدالله بن عبد العزيز، والشيخ عبدالله بن سليمان المنيع حفظهما الله تعالى على سبيلِ المِثال)).

ومن دخل إلى موقع رسالة عمان ونظر إلى الموقعين على الرسالة لم يجد فيهم أحداً يصدق عليه وصف "عالم ثقة"!!!، بل فيهم أكثر من ثلاثين مرجعاً رافضياً!، وفيه مراجع الإباضية والزيدية ومشايخ الأزهر والإخوان المسلمين الأشعرية والصوفية وفيهم كتاب مثقفون ومفكرون مستشرقون، فأين دعوى (العلماء الثقات)؟!!

وأما حقل (فتاوى العلماء) كما في موقع رسالة عمان؛ فإننا نجد فيه أربعة وعشرين فتوى، العشر الأول منها لمشايخ الأزهر والإخوان المسلمين، والعشر التي تليها لمراجع الشيعة الرافضة، واثنتان للشيعة الزيدية، وواحدة للشيعة الإسماعيلية، وواحدة لمرجع الخوارج الإباضية.

فهل هؤلاء هم العلماء الثقات عند الحلبي؟!!

ثم إنَّ من الحكام الموقعين على الرسالة: الرئيس الإيراني أحمدي نجاد!؛ فهل يُعد هذا أيضاً من (الولاة الأمناء) عند الحلبي؟!



وأما (عبدالله بن سليمان المنيع) الذي تترس به الحلبي واكتفى - تلبيساً وتمويهاً – بالإحالة إليه، فليس هو مليئاً ليحيل إليه، بل لا يعد من العلماء الثقات، إنما هو من المتأثرين بطريقة الإخوان المسلمين في الفتاوى وتتبع الرخص وتسويغ الخلاف في الثوابت والمسلمات، وأمره لا يخفى على المتتبع لمقالاته وبياناته التي يخالف فيها كبار العلماء في المملكة السعودية، وقد نقل سعد الحصين أنَّ المفتي السابق الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله هجره لمدة سنة بسبب فتوى شاذة له.

٣- المشاركة في مؤتمر وطني أقرُّوا فيه الدعوة إلى وحدة الأُديان، ووقَّع على البيان الختامي له

شارك الحلبي في مؤتمر عقد في الأردن عام ٢٠٠٨ بالإفرنجي بعد حادثة الرسوم المسيئة للنبي صلى الله عليه وسلم، وقد جاء في بيان المؤتمر الختامي: ((وللتعريف من جهة أخرى بالروح النقية الحقيقية للإسلام ومبادئه وأخلاقه؛ تلك الروح التي تقوم على الرحمة والأخوة الإنسانية!!، وإعلاء مبدأ السلام بين الأديان والشعوب والمجتمعات!!، وتشهد بذلك النصوص القرآنية والسيرة النبوية المطهّرة. إنّ القيام بإعادة نشر الرسوم المسيئة ليذكّر مرة أخرى بأهمية "رسالة عمان" التي صدرت قبل أعوام قليلة برعاية كريمة من جلالة الملك عبدالله الثاني، وتمّت ترجمتها إلى اللغات العالمية!!، إذ تؤكّد الرسالة: على منهج الوسطية والاعتدال الذي يمثل روح الإسلام!، وعلى أهمية الانفتاح والحوار بين الأمم والشعوب!!، وعلى نبذ التطرف والتعصب الديني بأي صورة ومن أي جهة صدر!، وتدعو إلى التسامح والتعايش السلمي!!، واستيعاب الآخر!!، واحترام معتقداته الأساسية!!!. إننا ندعو منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية ورابطة العالم الإسلامي والبرلمانات والحكومات العربية والإسلامية إلى السعي لاستصدار قرار من الهيئات الدولية والإقليمية يمنع المؤسسات الإعلامية والسياسية من الإساءة إلى الأديان!!!؛ وذلك حرصًا على السلم والأمن والاستقرار

العالمي والذي يشكل الحوار المنفتح!، واحترام التعدديات الدينية والعرقية والثقافية أحد أبرز أعمدته الحقيقية!!)) انظر مقال بعنوان [بيان الملتقى الوطني الأردني لنصرة الرسول صلى الله عليه وسلم يدعو لردع الفئة المتطرفة التي تنشر الروح اليمينية في المجتمعات] على هذا الرابط:

http://www.jameataleman.org/newweb/victory/bianat/٤١.htm

وقد ذُكر فيه أسماء الموقعين على هذا البيان، وكان من ضمنهم (فضيلة الشيخ علي الحلبي) كما جاء حرفياً في البيان!!.

٤- الإشادة بكتاب يدعو إلى التقريب بين الطوائف والفرق

كتب علي الحلبي كتاباً عنوانه [الدعوة السلفية بين الطرق الصوفية والدعاوى الصَّحفية، وكشف الصلة بين التصوف والأفكار (الشيعية)] قال فيه ص٥٤ هامش (٢): ((وهذا الكتاب [إجماع المسلمين على احترام مذاهب الدين] بفكرته الأساس يدلُّ على سلامة صدور أولياء أمورنا، و عِظَمِ رغباتهم بالخير!، ونقاء قلوبهم؛ ولا نزكيهم على الله، زادهم الله توفيقًا)).

وهذا الكتاب الذي أشاد الحلبي به وبصاحبه؛ هو للأمير غازي بن محمد بن طلال - وهو من العائلة المالكة في الأردن - القائم على اللجان الملكية المكلفة برعاية رسالة عمان، وقد دعا هذا الأخير في كتابه إلى احترام المذاهب الثمانية [المذاهب الأربعة المعروفة، ومذهب الظاهرية، ومذهب الرافضة الإمامية!، ومذهب الزيدية!، ومذهب الإباضية!] وقد جاء في كتابه الدعوة إلى جمع المسلمين مع غير المسلمين فقال: ((بهذا لا نقول بالطبع: إنَّ كل وجهة نظر من خلال كل مذهب ترضي الجميع، لكن من خلال كل المذاهب بالتأكيد السنية والشيعية والإباضية توجد بشكل عام حلول كافية للمطالب المعقولة في هذه القضايا السبع؛ لأنَّ المذاهب في الإسلام، بالرغم من أنه يساء فهمها ويلقى عليها اللوم لمنع التغيير والتطور في الإسلام، فإنها في الواقع قوة اعتدال للدين!!، وهي نظام داخلي لتحقيق التوازن والميزان، طبعاً لا يقال بأنَّ "رسالة عمان" تحتوي شيئاً جديداً حول المذاهب في هذه القضايا السبعة، غير أنَّ

المذاهب احتوت دائماً على حلول شاملة ومعتدلة لكل هذه القضايا ولكنها لا تُطبق دائمًا في الواقع، حيث شوَّه المسلمون بتطبيقهم الخاطئ صورة الإسلام الناصعة؛ وذلك بسبب الجهل، أو العادات والأعراف المغلوطة أو الحماس الزائد، وهكذا فإنَّ "رسالة عمان" في حد ذاتها وبإقرارها للمذاهب والاعتراف بها، تحمل في طياتها العلاج الشافي للتوتر بين الأديان!، كما تحتوي على الأساس المشترك الذي يجمع بين المسلمين وغير المسلمين)).

٥- التهوين من مسائل عقائرية كبيرة على وفق طريقة الإخوان المسلمين

قال علي الحلبي في مقاله [السلفيَّةُ هي الوسطُ الشرعيُّ المضادُّ للتطرُّف وهو بتاريخ ٢٦/ ٢/ ٢٠١٠]: ((وقَبْلَ الردِّ على تِلْكُمُ الدَّعْوَى الباطلةِ ودَفْعًا لاختلاطِ المفاهيمِ أُقَرِّرُ: أنَّ المسائلَ الفقهيَّة، أو العقائديَّةَ التي يَدُورُ الخلافُ فيها بين السلفيَّةِ ومُخالِفِيها، بل بين عُمومِ المُسلمين، بعضهم بعضًا، لا يجوزُ أن تُسحبَ أو تُوَظَّفَ بأيِّ شِكْلٍ مِن الأشكالِ ولا بأيِّ حالٍ مِن الأحوال للادِّعاءِ على جهةٍ ما بالتطرُّفِ، أو رَمْيِها بالإرهاب؛ إذْ هي مسائلُ علميَّةٌ مَحْضَةٌ خالِصَةٌ؛ كمثل: مسائل إثباتِ أسماءِ الله الحُسنَى وصفاتِهِ العُلَى على الوجه اللائق بجلالِ الله تعالى، وقضايا الاستغاثةِ والتوسُّلِ بغيرِ الله سبحانه مُضادَّةً لألوهيَّتِهِ ووحدانيَّتِهِ، والغُلُوِّ في جَنابِ سيِّدِنا المُصطَفَى رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فهذه مسائل كانت وما تزالُ موضعَ أَخْذٍ ورَدٍّ بين عامَّة عُلماءِ أهل القِبلةِ، على اختلافِ فِرَقِها ومذاهبِها، وبألفاظٍ دقيقة، وأحكامٍ وثيقة)).

هل هذه المسائل الكبرى موضع أخذ ورد بين علماء أهل القبلة أم موضع توحيد وشرك وإيمان وكفر وسنة وبدعة وموالاة ومعاداة بين الفرقة الناجية وفرق الضلال؟!

وهل اختلاف علماء الضلال مع أهل السنة يجعل هذه المسائل موضع أخذ ورد؟!

بل هل لأقوالهم ومذاهبهم عبرة في الخلاف أصلاً؟!

ثم:

أليس تعطيل أسماء الله عز وجل وصفاته بدعوى التنزيه والحذر من التشبيه والتجسيم من التطرف المذموم؟!

أليس الاستغاثة بالأموات والصالحين والغلو بسيد المرسلين من التطرف المذموم؟!

فكيف لا يسوغ وصف الجهة القائمة بهذه الضلالات بوصف "التطرف"؟!

٦- دعوى الحلبي أنَّ خلاف العلماء الربانيين مع خوارج العصر في مواقف اجتهادية فقهية

قال الحلبي في مقاله السابق [السلفيَّةُ هي الوسطُ الشرعيُّ المضادُّ للتطرُّف] لدفع تهمة تزلف السلفيين للحكام والسلاطين: ((ومِن أعجبِ العَجَبِ واللـهِ؛ ما يَلقاهُ دُعاةُ السلفيَّةِ وعُلماؤُهم بالمُقابِلِ مِن مُناوِئيهِم عامَّة، وخُصومِهِم المتطرِّفين حقًّا خاصَّةً: مِن رَمْيِهِم بالعمالةِ لبعضِ الجهات!، والتملُّق للحُكومات!، ونَبْزِهِم بأذنابِ السُّلُطات!!، إلى غيرِ ذلك مِن تُهَم وطُعونٍ جائرة وغير جائزة، أكثرُها كذبٌ وافتراءات؛ لمْ يَخَفْ أصحابُها فيهم ربَّهُم تعالى؛ إذ لمْ يُفَرِّقُوا - وللأسفِ الشديد - بين المواقف السلفيَّة الشرعيَّة التي قد لا يوافقونَها أو لا تُوافقهم - اجتهادًا علميًّا فقهيًّا صِرْفًا!-، والمواقف المخالفةِ للشَّرْعِ أصلًا والمبنيَّة على التزلُّف والهَوَى؛ رغبةً بأغراضٍ دنيويَّة، أو طمعًا بفوائدَ ماديَّة فَرْعًا)).

فهل المواقف الشرعية الصادرة من العلماء السلفيين مقابل حكوماتهم تعد من المسائل الاجتهادية الفقهية بينهم وبين خصومهم من الخوارح في هذا العصر؛ الذين يطعنون بهم بتهمة العمالة والتملق للحكومات؟!

هل عدم موافقة هؤلاء الخوارج على هذه المواقف الشرعية السلفية من قبيل الاجتهاد الفقهي؟!

هل هذا هو المنهج الجديد الذي يدعو إليه الحلبي اليوم، وبسببه اعترف بأنه كان في الماضي غالياً متعنتاً متشدداً؟!

هل ترك الحلبي التشديد على أهل البدع والمنحرفين إلى هذا الحد؟!

وهذا موقف تطبيقي يؤكِّد فيه الحلبي هذا الموقف النظري؛ فقد سُئل الحلبي عن أسامة بن لادن رأس تنظيم القاعدة، فكان جوابه كما في [سلسلة الأجوبة الحلبية على الأسئلة الشرعية/ الشريط ١٤]: ((أسامة بن لادن رجل صاحب مال، وعنده غَيرة دينية!، وإلا ليس هو طالب علم، فما وجد نفسه إلا في وسائل الإعلام، وعلى ألسنة الناس، ويحاط بمجموعة من الحزبيين والتكفيريين وما أشبه هؤلاء!!، وكما قيل: لم يبقَ شيء يخاف عليه ولا منه، فهو المطلوب رقم واحد لأمريكا، وبالتالي يفعل ما هو باستطاعته أن يفعله!، ولكن ظننا به أنه مخلص إنْ شاء الله!؛ ولا نزكيه على الله، وإنْ كانت هذه الأمور التي يفعلها أو تنقل عنه، نحن لا نوافق عليها ولا نرتضيها كما هو معروف في منهجنا ومنهج علمائنا)).

ويكفينا في الرد عليه: أنَّ عبارة ((ولكن ظننا به أنه مخلص إنْ شاء الله ولا نزكيه على الله)) لا تقال إلا في موضع المدح!؛ كما جاء في الحديث الصحيح: ((إنْ كان أحدكم مادحاً أخاه فليقل: أحسبه ولا أزكي على الله أحدًا)).

وقد سئل الشيخ عبد المحسن العبَّاد حفظه الله [درس السنن يوم السبت١٤ /٧/ ١٤٢٣]: هل يجوز مدح أهل الأهواء؟ فقال: ((إنْ كان يمدحهم للشر الذي عندهم فهذا أمره خطير والعياذ بالله، أما لو مدحهم للخير الذي عندهم فهذا لا ينبغي لكي لا يضيع التحذير من باطلهم، والذي ينبغي التحذير لا المدح)).

وسُئل الشيخ صالح الفوزان حفظه الله [رقم الفتوى ٦٥٩٧]: بعض الناس يدافع عن هذه "الفئة الضالة" ويقول بجانب ما حصل منهم من هذه الأعمال أنَّ لهم حسنات يجب أن تذكر؟ فكان جوابه: ((ما هي الحسنات؟! تهديم البيوت!، وتقتيل!، وترويع!، وإتلاف الاموال!، وقتل المسلمين والمعاهدين!، هذه حسناتهم؟! ما لهم حسنات ظاهرة، أما فيما بينهم وبين الله فنحن لا نعلم الغيب لكن ظاهرهم أنَّ ما لهم حسنات ظاهرة، والذى يدافع عنهم هذا يكون مثلهم، ترى حكمه حكمهم، وإن كان أنه ما خرج معهم ولا فجر معهم إذا كان

يرى أنهم على حق فإنه مثلهم عند الله ومثلهم فى الحكم، فليحذر المسلم من هذا أنه يكون منهم وهو لا يدري، لأنه يدافع عنهم أو يبرر لهم أو يعتذر لهم)).

٧- الدعوة إلى تذويب الخلافات الفكرية والفقهية لمصلحة الوطن العامة، وأجوبته السياسية حول (الديمقراطية) و (الترشيح للبرلمان)

أجرى مدير وكالة الأنباء الأردنية (بترا) رمضان الرواشدة حواراً مع علي الحلبي بتاريخ ١٧/ ٤/ ٢٠١١ بالإفرنجي، وبحضور عضوين من قيادات وأبناء ما يسمى بالحركة السلفية في الأردن نمر عدوان ورائد رماحة، وقد نقل الحوار في موقع الحلبي في مقال بعنوان [الشيخ الحلبي في حوار مع بترا: هناك خلط كبير بين التيار السلفي والتكفيريين]، قال فيه الحلبي: ((إنَّ الظروف التي يمر بها العالم العربي تتطلب تذويب الخلافات الفكرية والفقهية والشخصية لتحقيق المصلحة العامة، وإنَّ علينا في الأردن تغليب مصلحة الوطن والمواطن، والالتفاف حول قيادته الهاشمية الحكيمة التي تستمد شرعيتها الدينية والتاريخية من انتسابها للرسول محمد صلى الله عليه وسلم)).

وقد نصَّب الحلبي نفسه وسيطاً مصلحاً بين الدولة الأردنية والمعارضة بعد قيام الثورات الشعبية!، حتى صارت له بنود لمبادرة المصالحة بينهما لا تختلف عن بنود أهل السياسة المراوغين!، بما يدل على مغايرة المنهج الدعوي إلى الانشغال بالسياسة، لكن على حياء وخجل ووجل من انتقادات السلفيين!، ولهذا فهو يقول فيها: ((وإنْ كانت هذه المشاركةُ مني جاءت - حلًّا للإشكال الكبير المواقعينه!- على نسَق قد يُفهم منه مغايرةٌ للنهج الذي سلكته في باب الدعوة إلى الله سبحانه على مدار ثلث قرن من الزمان ؛ لكنها في الحقيقة إن شاء الله لا تنقُضه، ولا تُناقِضُه؛ بل هي والله منه وإليه؛ إذ لا يسكتُ عن هذا الواقع الأليم مع القُدرة على دفع خطره الجسيم إلا شيطانٌ أخرسُ لئيم))، انظر بنوده في المصالحة الوطنية في هذا الرابط:
http://www.watnnews.net/NewsDetails.aspx?PageID=١٧&NewsID=٣٠٦٦٩

وفي حوار صحفي آخر مع الحلبي كما هو مثبَّت في موقعه بعنوان [لقاء صحفي مع موقع (...أَوَرْ جو...) – مع شيخنا علي بن حسن الحلبي – حفظه الله -!] سأله المقدِّم: السؤال التاسع: الديمقراطية والعمل السياسي، مفاهيم جديدة على العمل السياسي، موقفكم منها؟ ومن الأحزاب؟

فكان جوابه: ((أمّا موقفُنا مِن (العمل السياسيِّ) فقد سَبَقَ بَيانُهُ في سُؤالٍ مَضَى، أمّا (الدِّيمقراطيَّة) فهي مُصطلَحٌ عصريٌّ؛ لا نَرُدُّهُ – مِن حيثُ الواقعُ – مُطلَقاً!، ولا نَقْبَلُهُ مُطْلَقاً!، بل نَقولُ: إذا كانت (الدِّيمُقراطيَّة) مَوصولةً أحكامُها التطبيقيّةُ بالشُّؤونِ الإداريَّةِ المَحْضَةِ المُتعلِّقَةِ بعُمومِ مَصالح الوطن والمواطن؛ فلا بأسَ بها، بل لا بُدَّ منها. أمّا إذا كانت (الدِّيمُقراطيَّة) مَوصولَةً بالتَّصويتِ على قَبُولِ – أو رَفْضِ – الأحكامِ الشرعيَّة – جُملةً أو تَفصيلاً-؛ فهذا بابُ رِدَّة عن الدِّين الإسلاميِّ الحقِّ – أعاذَنا اللهُ وإيَّاكُم والمُسلمين- مِن شرِّها)).

وقال فيه أيضاً: ((أما أنَّهُ لا يُوجدُ لنا أيُّ مَوقِفٍ مِن هذه القضايا – منذ أكثرِ مِن عامٍ – ؛ فهذا غَلَطٌ صريح؛ بل لنا مواقفُ كثيرةٌ واضحةٌ: في مقالاتنا، ودُروسِنا، ومَجالِسِنا، ومُؤلّفاتنا. بل كُنتُ قد كَتَبْتُ -منذُ نَحْوِ عامٍ – مُبادَرَةً (عمليَّةً) لإخراجِ البَلَدِ مِن حالة الشدِّ والجَذْب التي يُعانِيها بَيْنَ طَرَفَي النِّزاع فيما يُسمَّى بـ (الحَرَاكات) – وآثارها، وتداعياتها –، والتي أرَى أنَّها – بمجملها! – أفسدَت على النّاس حياتَهم، واستقرارَهم، وأَمْنَهُم – والتي هي الظروفُ الأهمُّ في مُتطلَّبات أيِّ (إصلاح) حقيقيّ-!)).

وسُئل الحلبي في لقاء صحفي آخر [لقاء الشيخ علي الحلبي في صحيفة السوسنة] كما في موقعه؛ السؤال الآتي: هل ترى جواز البرلمانات والترشح لها؟ فكان جوابه: ((موضوع البرلمانات شيء واقع ما له من دافع، ليس وجوده أو نفيه متعلق بفتوى من علي أو زيد أو عمرو، وبالتالي نحن نتعامل معه كشيء واقع، وإلا فابتداءً نحن نعتقد أنَّ الشورى الإسلامية تختلف عن الظروف البرلمانية أو الديمقراطية)).

ثم كان السؤال الآخر: هل أفهم من كلامك أنَّ الترشح للبرلمان جائز؟

فأجاب الحلبي بخجل وحذر وسياسة: ((هذه قضية أخرى!، فإلى الآن لم أذكر الجواز من عدمه!، وإنما تكلمتُ عن البرلمان كواقع ما له من دافع!، وقلتُ: إنَّ واقع البرلمان لا يغيره فتوى مني ولا من غيري!، لأنه أصبح امرٌ - وللأسف - موجود في أنحاء العالم شرقيها وغربيها عربيها ودوليها، وبالتالي فإنَّ القضية ليست متعلِّقة بشخص أو فتوى، ومع ذلك فالفتوى التي كان عليها شيخنا الشيخ الألباني أنه لا يجوز الترشح ابتداءً لأنَّ الترشح هو تزكية للنفس في موضع لا يجوز فيه التزكية ابتداءً؛ وهذا ما جاء فيه النهي النبوي "إنا لا نولِّي هذا الأمر مَنْ طلبه"، وهذا لا شك موضع من مواضع الولاية والمسؤولية والقيادة للأمة، فلا يجوز التصدر له ولا طلبه، ولكن في الوقت نفسه: ما دام هذا الأمر واقع ما له من دافع فشيخنا رحمه كان يجيز انتخاب الأصلح والأفضل والأقل مفسدة، مع التنبيه ها هنا بأنه ليس شرطاً بأنْ يكون الأصلح هو الشيخ صاحب اللحية أو دكتور الشريعة!، فالأمر مرتبط بصلاح المجتمع، وأنا أعتقد أنَّ المجالس البرلمانية مجالس خدمات، قد يكون شيخ قبيلة أو وجه من وجوه العشيرة يقوم بالإصلاح ويقلل الفساد أكثر من الحزب الفلاني الإسلامي أو الجماعة الإسلامية الفلانية بصفتها الكلية أو بأفرادها كأشخاص)).

قلتُ:

وقد ذكرني كلام الحلبي السابق، وكثرة لقاءاته الصحفية حول فتن الواقع والتحديات والموقف من الأحداث، ودخوله في مبادرة الإصلاح بين الحكومة الأردنية والمعارضة؛ بما كان عليه أبو الحسن المأربي – صديق الحلبي وسلفه في الانحراف! – في بداية الثورة في اليمن!، ثم وصل به الحال أخيراً إلى تشريع الحزبية والعمل السياسي تحت قبة البرلمان!!، ومما كان يقوله المأربي في أول الأمر كما في لقاء مصوَّر موجود في (منتديات دار الحديث بمأرب/ منتديات المأربي وحزبه) عُنون له بـ[لقاء الرئيس اليمني علي عبدالله صالح بأصحاب الفضيلة العلماء!] وهو بتاريخ يوم الاثنين ٢٨/ ٢/ ٢٠١١ بالإفرنجي، وكان بين يدي الرئيس اليمني المخلوع

عبدالله صالح: ((الديمقراطية التي تحتكم إليها البلاد، للعلماء موقف منها ولسنا في مقام تفصيله الآن!، لكن أصبحت شيئاً موجوداً!، وكائناً موجوداً!، لا بد أن نتعامل معه!!، ولا ندير له ظهورنا!!. كيف نتعامل معه؛ تعاملاً يرضي الله عز وجل أولاً؟!، ثم يسعى إلى إخراج البلاد بالتي هي أحسن من الفتنة؛ التي سمعنا ماذا سيكون حصادها؟! من: أنفس تزهق، ودماء تنثر، ووحدة تفتت، وشعب يمزق، وأمة تذهب هدراً، ويذهب ريحها، ويشمت بها عدوها. لا يرضى عاقل بالفوضى، الفوضى ليست خيار العلماء، الفوضى ليست خيار العقلاء دع عنك العلماء، فإنَّ الفوضى هدم لكل ما سبق من إنجاز، لكل ما بُني بالعرق وبالدماء، لكل ما بُني بالنفس والنفيس، يضيع في ليلة واحدة، وإنه كما أخبر السلف رحمة الله عليهم: إنَّ ليلة واحدة بلا سلطان أشدُّ في الفساد من ستين سنة مع سلطان جائر"، وهذا كلام لا يستطيع أحد أن يرده في الواقع وفي التاريخ)).

ثم قال المأربي في لقاء صحفي بعنوان [حول الأوضاع الراهنة على الساحتين العربية واليمنية]: ((فإنَّ المظاهرات والمسيرات السلمية مسألة موضع اجتهاد بين العلماء!، فمنهم مَنْ يرى منعها مطلقاً؛ وهم جماعة من أكابر علماء العصر!، ومنهم مَنْ يجعلها من الجهاد الذي قد يصل إلى درجة الواجبات الكبرى!، ومنهم من يُفصِّل!، ولي دراسة موسَّعة في ذلك سأوضح فيها لاحقًا رأيي بجلاء!!، وكل هذا يجعلها من المسائل الاجتهادية التي يُنظر فيها إلى المآل!، وتوزن بميزان تزاحم المصالح والمفاسد، وهل روعيت ضوابطها وشروطها أم لا؟ لكن مع هذا كله؛ فلا أراها خروجاً إذا روعيت ضوابطها الشرعية المفصلة في غير هذا الموضع!!!، لاسيما ووليّ الأمر نفسه يسمح بها حسب الدستور الديمقراطي!!، الذي رضي به المتظاهِر والمتظاهَر عليه، فهذه شبهة مانعة من الحكم على فاعلها بالخروج على الولاة!!، فإذا لم تتوافر الضوابط الشرعية فهي مخالفة للشرع لا تجوز)).

وسُئل في مقابلة صحفية أخرى بعد أن أنشأ مع أصحابه التكفيريين والقطبيين والإخوانيين والحزبيين ائتلافاً سياسياً (= حزباً!) للدخول به في العمل السياسي بعد سقوط

النظام، من قبل (صحيفة الناس) يوم الاثنين ١٣/ جمادى الآخرة / ١٤٣٢هـ الموافق ١٦/ ٥ / ٢٠١١، السؤال الآتي: كانت لديكم أدلة في السابق تدعو إلى المقاطعة والهجر لمن كنتم تسمونهم "الحزبيين" ضمن قانون "الولاء والبراء"؟!

فكان جواب المأربي: ((نعم؛ كانت هناك نظرة فيها شيء من القصور في كيفية التعامل مع المخالف في المسائل الخلافية والاجتهادية!، وهذا القصور في فهم الخلاف!، ومراتب مسائله، وفي كيفية تجاوز ذلك؛ أدى إلى تأخر هذا الائتلاف!، لأنَّ مسائل الخلاف التي بيننا وبين إخواننا ليست في أصول الدين ومقاصده، وليست في كليات الشريعة، وإنما هي خلافات أفهام في بعض المسائل!، أو تضاد في مسائل دون الأصول مع البعض لا الجمهور!، إلا أنَّ الفهم القاصر لهذه المسائل وكيفية ترشيدها كان سببًا لتأخر فكرة هذا الائتلاف، مع أسباب أخرى من جهتنا ومن جهتهم)).

وسؤال آخر/ بدا في الملتقى السلفي العام الثاني، التحفظ على فكرة الحزب السياسي، لماذا؟

فقال المأربي: ((كما تعلم أنَّ للسلفيين موقفًا قديماً من العمل السياسي!، وموقفهم من العمل السياسي كان ينبني على أدلة شرعية وعلى واقع يعيشونه!. أما اليوم فقد تغيرت أشياء كثيرة في الواقع!، ودخلتْ أطراف جديدة في المعادلة أو الخريطة السياسية، ولا شك في أنَّ الفتيا تتغير بتغير الزمان والمكان والأحوال!!!؛ كما هو مقرر عند أهل العلم. وهذا التغير في الواقع يؤثر على التغير في الفتيا والتعامل!)).

قلتُ:

فهل سيصل الحلبي إلى موافقة سلفه المأربي - في هذه أيضاً - قريباً أم بعيداً؟! وبخاصة أنَّ بعض المحيطين به أمثال فتحي سلطان الموصلي وعماد طارق العراقي وغيرهم يُصرِّحون بين يديه وأمام عينيه بما صرَّح به المأربي بلا خجل ولا وجل!!.

٨- وصف جمعية إحياء التراث الكويتية الحزبية بـ "السلفية"، والدفاع عنها بعد علمه بانحرافاتها الكبرى:

قال الحلبي في كتابه [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية ص١٤٢]: ((قَدْ رَأَيْتُ - فِي عَدَدٍ مِنَ البُلْدَانِ- خِلافًا كَبِيرًا -جِدًّا- إِلَى حَدِّ الفِتْنَةِ!- حَوْلَ "جَمْعِيَّة إِحْيَاء التُّرَاث الإِسْلاَمِي" -فِي الكُوَيْت-، وَهِيَ جَمْعِيَّةٌ تَرْفَعُ -في جَلِيِّ أمرها- شِعَارَ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّة، وَالعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّة؛ مجتهدة في تطبيق ذلك، مما يجعلها تصيب أحيانًا وتخطئ أحيانًا أخرى. وَسَبَبُ هَذا الخِلاف -ثَمَّةَ- طَعْنُ بَعْضِ أَهْلِ العِلْمِ السَّلَفِيِّين فيهَا، وَنَقْدُهُم إِيَّاهَا، وَبعض هَؤُلاَءِ العُلَماءُ مُصِيبُون فِي شيء مِنْ نَقْدِهِم؛ وبخاصة فيما وقع من تفريق وفرقة في عدد من البلاد بسببها؛ والبعض الآخر في كلامه نوع غلو، وإِنِّي لأَذْكُرُ -تَمامًا- أَنِّي انْتَقَدْتُ هَذِهِ الجَمْعِيَّة -عِنْدَ بَعْضِ رُؤُوسِها، وَكِبَارِ أَفْرَادِهَا -مُنْذُ أَكْثَرَ مِنْ عِشْرِينَ سَنَةً- ثَلاَثَةَ انْتِقَادَاتٍ كُبْرَى:

أَوَّلها: انْشِغَالُهُم الكَبِير بِالعَمَلِ السِّيَاسِي -واستغراقهم فيه.-

وَثَانِيهَا: بعض المَسَالِكُ الحِزْبِيَّةُ فِيهِم -وَقَد اعْتَرَفَ بِهَا كَبِيرٌ مِنْ كُبَرَائِهِم أَمَامِي.-

وَثَالِثُها: عَدَمُ تَبَرُّئِهِم مِنْ رَأْسٍ مِنْ رُؤُوسِهِم السَّابِقِين -وَهُوَ "عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَبْد الخَالِق"- وَقَد انْحَرَفَ مَنْهَجُهُ! نازعًا مَنْزِعَ التكفير؛ وَهُمْ يَعْرِفُون!!-.

وَهَذِهِ فُرْصَةٌ أُكَرِّرُ فِيهَا نُصْحِي لِهَؤُلاءِ الإِخْوَةِ -رُغْمَ مُخَالَفَتِي لَهُم في أشياء- بِلُزُومِ التَّبَرُّؤِ مِنْ هَذا الرَّأْس؛ لِمَا يَنْتُجُ مِنْ عَدَمِ التَّبَرُّؤِ -مِنْهُ- مِنْ شَدِيدِ البلاء والبَأْس!!. فضلًا عن المُلاحظات الأخرى التي فَتَحَتْ عليهم أبوابَ شرٍّ كثيرة -عافانا اللهُ وإِيَّاهُم مِنها-؛ هم - لِدَعْوَتِهِم- في غِنىً عنها. لعلهم يستجيبون ويتجاوبون؛ وليس ذلك ببعيد عنهم -جزاهم الله خيرًا-، فقد رأينا منهم بعض التجاوب عيانًا زادهم الله توفيقًا)).

ثم قال: (("وَمَعَ هَذِهِ الانْتِقَادَات جَمِيعًا إِلاَّ أَنِّي لاَ أَرَى مُعادَاتَها وَلاَ وَمُخاصَمَتَهَا، وَلاَ أُقِرُّ البَتَّةَ ادِّعَاءَ أَنَّها قُطْبِيَّة، أَوْ تَكْفِيرِيَّة! -بَلْ أَنَا عَلَى يَقِين أَنَّهم على عَكْس ذَلِك-"!!)).

وهذه الجمعية جمعية حزبية فرَّقت السلفيين في كثير من بلادهم، وفتنت جملة من الدعاة والشباب عن طريق الأموال المشبوهة والأفكار الدخيلة على الدعوة السلفية، وقد نشرت عدة كتب لسيد قطب وأنصاره ومعظِّميه من القطبيين والتكفيريين والسياسيين والحزبيين، وهي تدعو إلى ما يسمى بالإسلام السياسي "الحاكمية"، وتسعى للدخول في العمل السياسي تحت قبة البرلمان، وهذا الأمر واضح بلا خفاء، ولكنَّ الحلبي يتستر على هذه البلايا والرزايا التي عند الجمعية لأنها تمده ومركزه ورحلاته بالأموال كما صرَّحوا بذلك بعد خلافهم مع سليم الهلالي في مقال لهم بعنوان [الصندوق الأسود لسليم الهلالي]، ذكروا فيه عدة فضائح مخزية، وهو منشور في منتديات الحلبي وحزبه.

وقد سُئل العلامة الشيخ مقبل الوادعي رحمه الله تعالى كما في كتابه [تحفة المجيب عن أسئلة الحاضر والغريب/ س١٦٠] السؤال الآتي: ما هو موقف الشيخ ابن باز والشيخ الألباني رحمهما الله من جمعية إحياء التراث؟ فكان جوابه: ((أما الشيخ الألباني فهو متبرئ منها منذ زمن!، والشيخ ابن باز أنكر عليهم بعض الأشياء، والحزبيون ملبِّسون؛ فيأتون المشايخ الأفاضل بمن هو موثوق به عندهم من أهل السنة ويقولون: يا شيخ قد حقق الله الخير الكثير على أيدينا!، وقد ذهبنا إلى إفريقيا! -وهم في الحقيقة ذهبوا يفرقون كلمة المسلمين!- وذهبنا إلى إندونيسيا! وإلى باكستان! وإلى كذا وكذا!، والشيخ حفظه الله يصدِّق، وقد رد على عبدالرحمن عبد الخالق، وأنا متأكِّد أنَّ الشيخ إذا اتضح له أمرهم سيتبرأ منهم)).

وقال العلامة الشيخ الألباني رحمه الله تعالى كما في [شريط (رقم ٧٢٥) من سلسلة الهدى والنور]: ((الاشتغال اليوم بالسياسة اشتغال يصرف القائمين على الدعوة عن هاتين الركيزتين، ألا وهما التصفية والتربية، فالاشتغال بالسياسة يصرف القائمين على هذه الدعوة مقرونة بهذه التصفية والتربية عما هم في صدده. الدعوة السلفية في الكويت مش يمرون بدور تحزب، لا!، دخلوا وانتهى الأمر!، من يوم أجازوا لأنفسهم كـالإخوان المسلمين دائماً وأبداً، وكـحزب التحرير في بعض في بعض أدوارهم، حينما سوغوا لأنفسهم باسم الإصلاح أن

يدخلوا في البرلمانات القائمة على - ما نقول: على الكفر بالله ورسوله وبالإسلام جملة وتفصيلاً! - وإنما على الأقل نقول: هذه البرلمانات القائمة على مخالفة الشريعة في جوانب كثيرة وكثيرة جداً، فحينما أباحوا لإخوانهم أن ينتخبوا وأن ينتخبوا وأن يدخلوا في البرلمان هذا الذي لا يحكم بما أنزل الله، حتى صار منهم من كان وزيراً، لهذا نحن نقول: إنَّ الدعوة السلفية هناك أخذت طوراً سياسياً آخر.،فنحن ماضون على الدعوة على هذا الأساس: التصفية بناءً على الكتاب والسنة الصحيحة، وتربية المسلمين على هذا الأساس)).

٩- الثناء على أهل البدع والاعتذار لهم، ورفض أحكام العلماء فيهم المبنية على البينة والبرهان، وتفريق السلفيين من أجلهم:

إنَّ من أعظم السمات التي تميز بها الحلبي حتى صارت شعاراً له: الثناء على أهل البدع مع علمه بمخالفاتهم المنهجية، والدفاع عنهم، والاعتذار لهم بالمعاذير الواهية، ورفض أحكام العلماء فيهم ولو كانت مبنية على الأدلة القاطعة والبراهين الساطعة والمصادر الموثَّقة، ولا يكتفي الحلبي بهذا، فهو لا يبالي بتفريق كلمة السلفيين في الآفاق من أجل الدفاع عن هؤلاء المنحرفين، ويطعن بالسلفيين بسببهم.

ومن أمثلة هؤلاء الذين يدافع عنهم الحلبي: (أبو الحسن المأربي) و (عدنان عرعور) و(محمد حسان)، وهؤلاء قد أصَّلوا أصولاً باطلة للدفاع عن الإخوان المسلمين وزعمائهم، وكان الحلبي يعتذر لهم ويدافع عنهم منذ ذلك الوقت، وكان العلماء يناصحونه في إتخاذ موقف حازم من هؤلاء، ولكنه يراوغ ويُماطل ويُجادل، واليوم أظهر هؤلاء المنحرفون مخالفات منهجية كبرى لا تخفى على السلفي المبتدئ في الطلب، مثل: دعوتهم للثورات والمظاهرات والخروج على الحكام!، ودعوتهم لإنشاء الأحزاب والإنضمام إليها والتعامل معها!، ودعوتهم للمشاركة في العمل السياسي تحت قبة البرلمان الديمقراطي!، ودعواهم أنَّ الإخوان المسلمين والتبليغ وأمثالهم من الفرق الضالة والأحزاب المنحرفة يدخلون في إطار أهل السنة

والجماعة!، إلى غير ذلك من الضلالات، ومع كل هذه الانحرافات لا زال الحلبي يعتذر لهم ويعدهم من السلفيين الفضلاء، ويكتفي بتخطئة محمد حسان في بعض مواقفه مع الاعتذار المستمر له، ويجادل السلفيين من أجلهم ويطعن بهم، ولا يقبل منهم التشنيع عليهم ولا التحذير فضلاً عن تجريحهم أو تبديعهم.

وقد روى ابن عساكر في تاريخ دمشق بسنده عن عقبة بن علقمة قال: ((كنتُ عند أرطأة بن المنذر فقال بعض أهل المجلس: ما تقولون في الرجل يجالس أهل السنة ويخالطهم؛ فإذا ذُكر أهلُ البدع قال: دعونا من ذكرهم لا تذكروهم؟! فقال أرطأة: "هو منهم لا يلبس عليكم أمره"، قال: فأنكرتُ ذلك من قول أرطأة، فقدمتُ على الأوزاعي وكان كشَّافاً لهذه الأشياء إذا بلغته!، فقال: "صدق أرطأة، والقول ما قال، هذا ينهي عن ذكرهم، ومتى يُحذروا إذا لم يشاد بذكرهم؟!")).

وقال ابن بطة رحمه الله في [الإبانة ص٢٦٢]: ((ولا تشاور أحداً من أهل البدع في دينك، ولا ترافقه في سفرك، وإن أمكنك أن لا تقربه في جوارك. ومن السنة مجانبة كل من اعتقد شيئاً مما ذكرناه [أي من البدع] وهجرانه والمقت له، وهجران مَنْ والاه ونصره وذبَّ عنه وصاحبه وإنْ كان الفاعل لذلك يظهر السنة!)).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله في [المجموع ٢/ ١٣٢-١٣٣] بخصوص بدعة الاتحادية: ((ويجب عقوبة كل مَنْ انتسب إليهم، أو ذبَّ عنهم!، أو أثنى عليهم!، أو عَظَّمَ كتبهم!، أو عرف بمساعدتـهم ومعاونتهم!، أو كره الكلام فيهم!، أو أخذ يعتذر لهم بأنَّ هذا الكلام لا يدري ما هو؟!، أو قال: إنَّه صنف هذا الكتاب، وأمثال هذه المعاذير التي لا يقولها إلا جاهل أو منافق!. بل تجب عقوبة كل مَنْ عرف حالهم ولم يعاون على القيام عليهم!، فإنَّ القيام على هؤلاء من أعظم الواجبات؛ لأنـَّهم أفسدوا العقول والأديان على خلق من المشايخ والعلماء والملوك والأمراء، وهم يسعون في الأرض فسادًا، ويصدون عن سبيل الله، فضررهم في الدين أعظم من ضرر مَنْ يفسد على المسلمين دنياهم ويترك دينهم؛ كقطاع الطريق وكالتتار الذين

يأخذون منهم الأموال ويبقون لهم دينهم، ولا يستهين بهم مَنْ لم يعرفهم، فضلالهم وإضلالهم أعظم من أن يوصف ...، ومَنْ كان محسناً للظنِّ بهم وادَّعى أنه لم يعرف حالهم: عُرِّفَ حالهم، فإنْ لم يباينهم ويظهر لهم الإنكار وإلا أُلحِق بهم وجعل منهم!)).

وسُئل الشيخ ابن باز رحمه الله كما في شريط مسجَّل في تعليقه على كتاب [فضل الإسلام]: الذي يثني على أهل البدع ويمدحهم؛ هل يلحق بهم؟! فأجاب: ((نعم ما فيه شك، مَنْ أثنى عليهم ومدحهم هو داع لهم، يدعو لهم، هذا من دعاتهم!، نسأل الله العافية)).

وقد ذكر الشيخ حمود التويجري رحمه الله في [القول البليغ ص٢٣٠] ما ذكره أبن أبي يعلى في طبقات الحنابلة: قال عثمان بن إسماعيل السكري سمعتُ أبا داود السجستاني يقول: قلتُ لأبي عبدالله أحمد بن حنبل: أرى رجلاً من أهل السنة مع رجل من أهل البدعة، أترك كلامه؟ قال: "لا، أو تُعلمه أنَّ الرجل الذي رأيته معه صاحب بدعة؛ فإن ترك كلامه فكلِّمه، وإلا فألحقه به، قال ابن مسعود رضي الله عنه:المرء بخدنه"، ثم قال الشيخ التويجري: ((وهذه الرواية عن الإمام أحمد ينبغي تطبيقها على الذين يمدحون التبليغيين، ويجادلون عنهم بالباطل، فمن كان منهم عالماً بأنَّ التبليغيين من أهل البدع والضلالات والجهالات، وهو مع هذا يمدحهم، ويجادل عنهم: فإنه يلحق بهم، ويعامل بما يعاملون به؛ من البغض والهجر والتجنُّب، ومن كان جاهلاً بهم: فإنه ينبغي إعلامه بأنهم من أهل البدع والضلالات والجهالات، فإنْ لم يترك مدحهم والمجادلة عنهم بعد العلم بهم فإنه يُلحق بهم، ويُعامل بما يُعاملون به)).

١٠- الطعن بالسلفيين وعلمائهم ومشايخهم، وفتح منتديات لكل الخارجين عن السلفية من أجل ذلك:

إنَّ من أعظم خزايا الحلبي في هذا الزمان قيامه بالطعن في السلفيين وعلمائهم الكبار ومشايخهم الفضلاء الذين يردون على المنحرفين ويكشفون للعامة والمخدوعين بهم انحرافاتهم

ومناهجهم الباطلة، فيصف الحلبي هؤلاء السلفيين المجاهدين الصادقين الغيورين بـ "غلاة التجريح"!!، وينفِّر الناس عنهم بشتى أساليب المكر والخداع، ولم يكتف بذلك حتى فتح منتديات سماها بـ (كل السلفيين)!، وهي مفتَّحة الأبواب لكل ساقط في الخلق لقيط في العلم، قام الحلبي من خلالها على تجنيد بعض صغار الأسنان سفهاء الأحلام من الجهلة الأغمار ورفعهم إلى مرتبة المشرفين والأعضاء المميزين في تلك المنتديات؛ ليتكلَّموا في أهل العلم بالطعونات الفاجرة الباطلة وينسبوا إليهم الأوصاف الآثمة الكاذبة، وكلما كان الطاعن سفيهاً سليط اللسان على العلماء كلما كان أقرب إلى الحلبي وأرفع منزلة في منتدياته.

وطعوناتهم في السلفيين ومشايخهم لا تخفى إلا على فاقد البصر أو أعمى البصيرة، وبالأخص طعنهم في الشيخ ربيع حفظه الله تعالى ووصفه بالكذب والبهتان والجهل والظلم والغلو والضلال والحزبية وتفريق السلفيين والكبر والتناقض والكيل بمكيالين وقلة العلم وضعف الفهم والتخريف والدعاء عليه بالهلاك واللعنة، إلى غير ذلك من أوصاف السوء التي هي مثبَّتة في منتدياتهم وتجري على ألسنة وأقلام مشرفيهم الفجرة.

وقد أخرج اللالكائي رحمه الله في [شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة/ اعتقاد الرازيين] عن أبي حاتم الرازي رحمه الله أنه قال: ((وعلامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر)).

وقال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: ((إذا رأيتَ الرجل ينال من حماد بن سلمة فاتهمه على الإسلام)).

وقال نعيم بن حماد رحمه الله: ((إذا رأيتَ العراقي يتكلَّم في أحمد بن حنبل فاتهمه في دينه، وإذا رأيتَ الخراساني يتكلَّم في إسحاق بن راهويه فاتهمه في دينه، وإذا رأيتَ البصري يتكلَّم في وهب بن جرير فاتهمه في دينه)).

والشيخ ربيع حفظه الله من خواص أهل العلم المعروفين، وقد أثنى عليه أئمة هذا الزمان وكبار علماء السلفيين، وأشادوا بردوده على المخالفين، وأيدوه فيها ونصروه، لكنَّ هؤلاء المميعة وشيوخهم أعرضوا عن هذه التزكيات بالكلية، وتكلَّموا في الشيخ ربيع

ومنهجه بالباطل، وزعموا أنَّ منهجه تغيَّر عما كان عليه من قبل، وكذبوا والله، فالشيخ ربيع حفظه الله هو هو لم يتغيَّر، فكما عرفه السلفيون من قبل أنه لا يسكت عن أهل الباطل، فلا زال كذلك لا يسكت عن مبطل مهما كان وأينما كان، ولكنَّ الذي تغيَّر مَنْ بدَّل وانحرف عن سبيل العلماء إلى سبيل الحزبية من أهل الفوضى والدهماء الذين يسعون إلى جمع الناس على ما هم عليه من غثاء، هؤلاء هم الذين تغيروا ثم يحاولون إقناع الناس بمكرهم ودهائهم الخبيث أنَّ الشيخ ربيعاً هو الذي تغيَّر!.

فهؤلاء المميعة يذكرون أهل البدع بخير وثناء، ويتقربون إليهم بالألفة والمحبة والمودة والإخاء، وفي الوقت نفسه يعادون أهل السنة ويذكرونهم بسوء، ويقابلونهم بالقطيعة والبغضاء، وقد قال البربهاري رحمه الله في شرح السنة: ((وإذا رأيتَ الرجل يحب أبا هريرة وأنس بن مالك وأسيد بن حضير فاعلم أنه صاحب سنة إن شاء الله، وإذا رأيتَ الرجل يحب أيوباً وابن عون ويونس بن عبيد وعبد الله بن ادريس الأودي والشعبي ومالك بن مغول ويزيد بن زريغ ومعاذ بن معاذ ووهب بن جرير وحماد بن زيد وحماد بن سلمة ومالك بن أنس والأوزاعي وزائدة بن قدامة فاعلم أنه صاحب سنة، وإذا رأيتَ الرجل يحب أحمد بن حنبل والحجاج بن المنهال وأحمد بن نصر وذكرهم بخير وقال قولهم فاعلم أنه صاحب سنة،... ثم قال: وإذا رأيتَ الرجل يذكر ابن أبي داؤد والمريسي أو ثمامة وأبا الهذيل وهشام الفوطي أو واحداً من أتباعهم وأشياعهم فاحذره فإنه صاحب بدعة)).

١١- تأليف الكتب والرسائل والمقالات في نصرة الباطل وأهله، والتأصيل لحماية أخدانه من أهل الأهواء والبدع:

لقد كتب الحلبي عدة كتب ورسائل ومقالات في الانتصار إلى المنهج التمييعي الذي صار هو من كبار دعاته في هذا الزمان، فلا تجد في الغالب للحلبي مكتوباً في هذا الوقت إلا ما ينتصر به إلى الباطل وأهله، والقيام بإنشاء الأصول الفاسدة وإحداث القواعد الكاسدة لحماية

أصحابه وإخوانه من المنحرفين والحزبيين، ومن أشد هذه الكتب فساداً وإضلالاً وتزييناً بالباطل كتابه المسمى زوراً وبهتاناً [منهج السلف الصالح في ترجيح المصالح وتطويح المفاسد والقبائح في أصول النقد والنصائح] وقد قرَّض هذا الكتاب في طبعته الثانية كل من: (محمد موسى آل نصر) و (مشهور حسن) و (باسم الجوابرة) و (زياد العبادي)، وقالوا في أول كلامهم: ((فألفيناه كتاباً مفيداً جامعاً لتقريرات أئمة السلف وتأصيلات علماء منهج السلف؛ مما يجعله كالميثاق الجامع الذي تأتلف عليه قلوب السلفيين بإحسان في كل مكان، عقب هذا التفرق والتمزق والهوان...، ولقد أصَّل فضيلة الشيخ في هذا الكتاب جزاه الله خيراً: الأصول المنهجية السلفية والقواعد العلمية الأثرية؛ تأصيلاً جيداً نافعاً))، ويلاحظ القارئ البصير التناقض في هذا الكلام، ففي أوله نسبوا التأصيلات إلى علماء منهج السلف، وفي آخره نسبوه إلى علي الحلبي نفسه!!!، والحق هو الكلام الأخير، فأصول الكتاب هي من إنشاء علي الحلبي، ولا يُمكن نسبتها إلى منهج السلف الصالح ألبتة.

ولقد أصَّل علي الحلبي في هذا الكتاب عدة أصول ومسائل باطلة، وسأقوم - بتوفيق الله ومعونته - بجمعها وتوثيقها والرد عليها في هذا الكلام الآتي:

الأصول والمسائل المنحرفة التي سطرها الحلبي في كتابه [منهج السلف الصالح]

الأصل الأول: تجوز التخطئة ويحرم الطعن

قال عليٌّ الحلبي في إحدى حواشي كتابه [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية ص١٤٧] في أثناء دفاعه عن جمعية إحياء التراث: ((فالطعن بهم - والحالة هذه - قد يكون طعناً بمَنْ زكَّاهم وبوَّأهم، نعم يخطئ الجميع لكن البحث في البدع والتبديع)).

وقال في المصدر السابق [هامش (٤) ص١٣٦]: ((خَطِّئ مَنْ أردتَّ ما أردتَّ!، وإنما الذي نحذره منه ونحاذره: الألفاظ، والتبديع، والهجر، والتشنيع!!)).

قلتُ:

هذا التأصيل هو نفسه أصل (نصحح ولا نجرح)، وقد ردَّ كبار العلماء على هذا الأصل وحكموا بفساده؛ منهم: الشيخ ابن عثيمين رحمه الله، والشيخ عبدالله الغديان رحمه الله، والشيخ أحمد النجمي رحمه الله، والشيخ صالح الفوزان حفظه الله، والشيخ عبدالمحسن العباد حفظه الله، والشيخ زيد المدخلي حفظه الله، والشيخ ربيع المدخلي حفظه الله، والشيخ عبيد الجابري حفظه الله، وغيرهم.

وقد قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في قواعد عدنان عرعور ومنها هذه القاعدة: ((هذا غلط، بل نجرِّح مَنْ عاند الحق))، وقال أيضاً: ((هذه قواعد مداهنة))، وقال الشيخ الفوزان حفظه الله: ((القاعدة هذه ما لها أصل، أهل الباطل لازم تجريحهم))، فقال له السائل: القاعدة الرابعة يقول عدنان: "يجوز التخطئة ويحرم الطعن"، هل هذه القاعدة صحيحة؟، فكان جوابه حفظه الله: ((هذه مثل "نصحِّح ولا نجرِّح" هي نفسها)).

وهذه القاعدة العرعورية التي قلَّده فيها المأربي والحلبي وأنصارهم إنما هي على منوال قاعدة حسن البنا في الأصل السادس من الأصول العشرين؛ حيث قال: ((ولكنا لا نعرض للأشخاص فيما اختلف فيه بطعن أو تجريح))!.

والغريب أنَّ الحلبي نفسه قد كتب في البيان الموقَّع مع الشيخ ربيع حفظه الله وغيره في بيته حول فتنة أبي الحسن المأربي وقواعده الباطلة؛ فقال الحلبي: ((قول بعض الناس: "نصحح ولا نجرح" باطلٌ بيقين، فلا يزال أهل الحديث من قبل ومن بعد يجرِّحون مَنْ يستحق التجريح بالقواعد العلمية والأصول الشرعية))، ثم يكتب الحلبي مقالاً في منتدياته بعنوان: ["فأيُّ الفريقَين أحقُّ بالأمنِ إنْ كنتُم تعلمُون" بلاءُ التجريح... أم لواءُ التصحيح؟!]، وهذا يدل على تلونه وتغيره!!.

ولا زال السلفيون قديماً وحديثاً يجرِّحون ويُبدِّعون مَنْ يستحق ذلك، ولا يكتفون بمجرد التخطئة كما يصنع الحلبي وحزبه في هذا الزمان.

الأصل الثاني: التوسع في الموازنة بين الحسنات والسيئات عند ذكر أهل البدع

ذكر الحلبي في كتابه حالتين جوَّز فيهما ذكر حسنات المردود عليه!؛ فقال [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية ص٢٦١]: ((جوازُ ذكر حسنات المردود عليه عند الحاجة))، وقال: ((استحسانُ ذكر حسنات المردود عليه إذا كان ذلك باب ترغيب له للرجوع إلى الحق)).

والعجيب أنه قد ناقض نفسه في أول هذه المسألة في كتابه!، حيث قال [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية – المسألة الرابعة عشرة "منهج الموازنات تفصيلا ص٢٦٦"]: ((لقد تقرر عند عقلاء أهل السنة وحكمائهم في هذا الزمان: أنَّ أهل البدع والأهواء لا تُذكر حسناتهم في معرض الرد عليهم والنقد لأفكارهم والنقض على تصوراتهم؛ لما في ذلك من تلبيسٍ على العامة وبعض الخاصة، بالاغترارِ بهذه الحسنات وغضِّ الطرفِ عن تلك المخازي

والسيئات، وهذا في كلام شيخنا الإمام الألباني رحمه الله وإخوانه العلماء الكبار كثيرٌ، بل كثيرٌ جداً)).

وقد طبَّق الحلبي هذا الأصل لما ذكر انتقاداته على "جمعية إحياء التراث" ثم أثنى عليها وعلى مشايخها كما تقدَّم تفصيله، ثم قال ص١٤٥ حاشية (٣): ((وَلاَ يُقَال - إِلْقاءً لِلكَلاَمِ عَلَى عَواهِنِه! -: هَذَا "مَنْهَجُ المُوَازَنَات"!!، فَنَحْنُ عَارِفُونَ بِمَدَارِكِ هَذَا "المَنْهَج"، خَبِيرُونَ - وَالحَمْدُ لِلَّـهِ - بِمَا يَجُوزُ مِنْهُ وَمَا لاَ يَجُوز)).

واضح أنَّ الحلبي يعرف مدارك هذا المنهج!؛ والدليل التناقض المتقدِّم!، ومخالفته منهج العلماء الكبار الذي نقله بنفسه!!.

الأصل الثالث: التشكيك في قاعدة قبول خبر الثقة في الحكم على الأعيان

قال علي الحلبي في جلسة مسجلة بصوته [والشريط موجود في موقع المغراوي التكفيري، وتفريغه موجود في كتاب "تنبيه الفطين لتهافت تأصيلات علي الحلبي المسكين" للأخ سعد الزعتري وفقه الله تعالى]: ((وأنا أقول: بالنسبة لكلمة الآن تتردد وهي كلمة خبر الثقة!، كلمة خبر الثقة التي تقال اليوم ليست كخبر الثقة التي كان أهل العلم قديمًا يقولونها!!، كلمة خبر الثقة اليوم هي صورة أخرى من صور التقليد للأسف!!، طبعًا كلمة خبر الثقة الأولى التي كان العلماء يطلقونها: كانوا يطلقونها في باب الجرح والتعديل المتعلِّق بالرواة!!؛ الآن هناك شيخ رأى تلميذًا أو رأى راويًا، فمن خلال خبرته به عرف أنه ضعيف أو عرف أنه ثقة؛ إذا وثَّقته لا يقال لي ما الدليل على توثيقي؟! لأني أنا وثَّقته بعد خبرة وبعد دراية، وكذلك بالتصحيح والتضعيف؛ التصحيح والتضعيف له شروط، وهذه الشروط أحيانًا لها تميز، وتميز كبير، فليس من المعقول أقول: هذا حديث صحيح بسبب كذا وكذا وكذا، يعني هنا يقال: خبر ثقة!!، لكن هل خبر الثقة في تبديع السني وتسليف المبتدع؟!؛ هذا

لا يُعرف في تاريخ الإسلام!!!، هذه قضية الآن الخلط فيها قوي وقوي جدًا، ولم أر مَنْ ينتبه لها وللأسف الشديد!)).

أقول:

هذا الكلام فيه عدة مغالطات تدل على جهل الحلبي في أبجديات علم الحديث!

فلا فرق بين خبر الثقة التي كانت تطلق قديماً وبين هذه الكلمة التي يطلقها علماء السلفيين وأتباعهم اليوم، ومَنْ ادَّعى التفريق فعليه البينة!، وقبول خبر الثقة واجب لأنه من باب الأخذ بالدليل وإتباع ما تقتضيه البينة والحجة وليس من قبيل التقليد!، ولا فرق بين إطلاق كلمة "خبر الثقة" في الرواة والرواية وبين إطلاقها في باب التبديع والحكم على الأشخاص، لأنَّ من الراوة مَنْ حكم عليه العلماء بالبدعة كقولهم: "فلان ناصبي" أو "رافضي" أو "قدري" أو "مبتدع" وأمثال ذلك مما يصعب عده في كتب الجرح والتعديل، فهذا تبديع ورواية في نفس الوقت، ولا دليل على التفريق بينهما.

وقد ردَّ العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى دعوى أنَّ هذا الحكم من قبيل التقليد؛ فقال في [إعلام الموقعين ٤/ ٢٥٤-٢٥٨]: ((وقبول قول هؤلاء من باب قبول خبر المخبر والشاهد؛ لا من باب قبول الفتيا في الدين من غير قيام دليل على صحتها؛ بل لمجرد إحسان الظن بقائلها مع تجويز الخطأ عليه. فأين قبول الإخبار والشهادات والأقارير إلى التقليد في الفتوى؟! والمخبر بهذه الأمور يخبر عن أمر حسي؛ طريق العلم به: إدراكه بالحواس والمشاعر الظاهرة والباطنة، وقد أمر الله سبحانه بقول خبر المخبر به؛ إذا كان ظاهر الصدق والعدالة. وطرد هذا ونظيره: قبول خبر المخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه قال أو فعل، وقبول خبر المخبر عمن أخبر عنه بذلك، وهلم جراً، فهذا حق لا ينازع فيه أحد، وأما تقليد الرجل فيما يخبر به عن ظنه: فليس فيه أكثر من العلم بأنَّ ذلك ظنه واجتهاده!، فتقليدنا له في ذلك بمنزلة تقليدنا له فيما يخبر به عن رؤيته وسماعه وإدراكه))، وقال: ((ومن ذلك: التقليد في قبول الترجمة في الرسالة والتعريف، و "التعديل والجرح"؛ كل هذا من باب الأخبار؛ التي أمر الله

بقبول المخبر بها إذا كان عدلاً صادقاً، وقد أجمع الناس على قبول خبر الواحد))، وقال: ((أنَّ استدلالكم بهذا من باب المغاليط!، وليس هذا من التقليد المذموم على لسان السلف والخلف في شيء، ونحن لم نرجع إلى أقوال هؤلاء لكونهم أخبروا بها؛ بل لأنَّ الله ورسوله أمر بقبول قولهم وجعله دليلاً على ترتب الأحكام، فإخبارهم بمنزلة الشهادة والإقرار)).

ومما يدل على أنَّ التبديع يدخل في أسباب جرح الراوة؛ ما قاله الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في مقدمة [فتح الباري ص٣٨٤]: ((فلا يقبل الطعن في أحد منهم إلا بقادح واضح؛ لأنَّ أسباب الجرح مختلفة، ومدارها على خمسة أشياء: البدعة، أو المخالفة، أو الغلط، أو جهالة الحال، أو دعوى الانقطاع في السند)).

وكذلك مما أصَّله الحلبي في هذه المسألة؛ التفريق بين "خبر الثقة" و "حكم الثقة" بدعوى أنَّ كلام العلماء قد يكون خبراً وقد يكون حكماً، وهما لا يستويان في الإلزام وعدمه عند الحلبي!، فقد قال في كتابه [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية ص٢٣٠ مسألة "القال والقيل ونقل الأقاويل"]؛ بعد أن سرد قصة ذكرها من الواقع المعاصر: ((فأين هو ذاك الثقة إذن؟!))، ثم علَّق في الهامش عليها: ((وهذا يفتح لنا لزامًا: باب التفريق بين "خبر الثقة" و "حكم الثقة"؛ ومَنْ لم يفرِّق بينهما فقد غلط غلطًا شنيعًا!، فهل يستوي خبر الثقة عن فلان أنه موجود!، كالحكم على هذا الموجود بأنه مبتدع؟!!، فكيف إذا تعارض حكم الثقة مع حكم ثقة آخر؟!، وما السبيل إذا تعارض حكم الثقة مع ما يعرفه المتلقي عنه الحكم من حكم يخالفه؟! هل كل ذلك سواء؟! لا يستويان مثلًا)).

قلتُ:

مقصود الحلبي بهذا التفريق هو عدم الإلزام بأحكام العلماء في التبديع!، بدعوى أنها أحكام تخضع للاجتهاد والرأي وليست أخباراً يلزم قبولها، وهذا التفريق بهذه الدعوى فاسد لم يقل به أحدٌ قبل الحلبي فيما نعلم!، فإنَّ كلام علماء الجرح والتعديل في كتب المجروحين والضعفاء والمتروكين والمدلسين والوضاعين وكتب الجرح والتعديل وكتب السير والتاريخ

والعلل وغير ذلك، لا نجد فيها مَنْ يفرِّق بين الأخبار والأحكام في مسألة الإلزام، فكلامهم رحمهم الله من قبيل الأخبار لا الاجتهاد والرأي والاستنباط، فهو واجب القبول، لأنَّ خبر الثقة يجب قبوله بلا خلاف.

وقد نصَّ العلامة الصنعاني رحمه الله على عدم التفريق بين الخبر والحكم فقال في [توضيح الأفكار ٢/١١٨-١١٩]: ((والحاصل: أنَّ الدليل قد قام على قبول خبر العدل؛ إما عن نفسه بأنْ يخبر بأنه ابن فلان أو أنَّ هذه داره أو جاريته، فهذا لا كلام في قبول خبره عنه بالضرورة الشرعية، بل يقبل خبر الفاسق بذلك، بل أبلغ من هذا أنه يجب قبول قول الكافر: لا إله إلا الله؛ ويحقن دمه وماله ونعامله معاملة أهل الإيمان لأخباره بالتوحيد وإنْ كان معتقدًا لخلافه في نفس الأمر كالمنافق.

وإنْ كان خبره عن غيره كروايته للأخبار قُبل أيضًا، وإنْ كان عن صفة غيره بأنه عدل أو فاسق قُبِل أيضًا؛ إذ الكل خبر عدل!!، وقبول خبره ليس تقليدًا له؛ بل لما قام عليه من الدليل في قبول خبره، هذا تقرير كلام أهل الأصول وغيرهم، ولنا فيه بحث أشرنا إليه في أوائل حاشية ضوء النهار)).

فكلام العلماء في الرجال مبنيٌّ على الأخبار الصادقة والنقل الموثوق، وليست مبنية على الظنون أو الاجتهاد والرأي والاستنباط، فالتشكيك في أحكامهم - فضلاً عن عدم القبول بالكلية! – هو تشكيك بأخبار الثقات والمصادر الموثوقة بلا حجة ولا بينة، وهذا باطل، ويفتح باباً من الشر والفساد في تعطيل الأحكام الثابتة.

واختلاف الأئمة في الرجال تعديلاً وتجريحاً؛ إنما سببه اختلاف الأخبار والنقل في الراوي المختلف فيه، فمَنْ بلغه ما يوجب تجريحه ضعَّفه، ومَنْ لم يبلغه شيء من ذلك بنى حكمه على الظاهر وحسن الظن فعدَّله.

قال العلامة الصنعاني رحمه الله في [إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد ص١٠٨-١١٥]: ((فبسبب هذا الاختلاف حصل اختلاف الأئمة في التصحيح والتضعيف؛ المتفرعين عن

اختلاف ما بلغهم من حال بعض الرواة، وكل ذلك راجع إلى الرواية لا إلى الدراية، فهو ناشئ عن اختلاف الأخبار، فمن صحَّح أو ضعَّف فليس عن رأي ولا استنباط كما لا يخفى؛ بل عمل بالرواية، وكل من المصحِّح والمضعِّف مجتهد عامل برواية عدل، فعرفتَ: أنَّ الاختلاف في ذلك ليس مداره على الرأي!، ولا هو من أدلة أنَّ مسألة التصحيح وضده اجتهاد. نعم وقد يأتي مَنْ له فحولة ونقادة ودراية بحقائق الأمور وحسن وسعة إطلاع على كلام الأئمة فإنه يرجع إلى الترجيح بين التعديل والتجريح)).

الأصل الرابع: لا إلزام بالجرح المفسَّر والتبديع القائم على الحجة إلا بشرط الإجماع أو الاقتناع

قال الحلبي في كتابه [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية ص٢٢٤ المسألة الحادية عشرة "الجرح المفسر" حاشية (١)]: "تنبَّه لهذه الفائدة الرائدة التي يشدُّ لها الرحل: مسألة "قطعية" عند صاحبها ولا يُلزِمُ بها، فكيف يكون شأنُ الملزمِ بما ليس قطعياً؟! وأين هو ذا من التأصيلات العلمية المنضبطة؟! نعم؛ لا مانع من أن ينتصر لما يراه حقاً ويدافع عنه ويحشد له؛ لكن بدون إلزام!، بالخصام!".

فالحلبي لا يرى الإلزام والخصام في المسائل القطعية فضلاً عن غيرها!، وهذا تأصيل خطير، والسبب أنه قد حمل كلام شيخ الإسلام رحمه الله ما لا يحتمل ويبتره عن سياقه ولحاقه، فشيخ الإسلام رحمه الله يتكلَّم عن مسألة من موارد الاجتهاد ولم يعلم قطعاً مخالفتها للكتاب والسنة، لكنها قد تكون قطعية عند البعض، فمثل هذه المسألة التي بانت لأحد الناس ولم تبن لغيره، لا يلزم بها حتى يبين لهم ما بان له بالحجة والبرهان، لأنَّ إلزام الناس قبل البيان والحجة من قبيل التقليد، وأما المسائل القطعية الظاهرة في الكتاب والسنة أو الإلزام بعد البيان والحجة فهذا قد قال فيها شيخ الإسلام رحمه الله بعد: ((فهؤلاء ونحوهم ممن يخالف الشريعة ويبين له الحق فيعرض عنه: يجب الإنكار عليهم بحسب ما جاءت به الشريعة من اليد واللسان

والقلب!، وكذلك أيضا ينكر على من اتبع الأولين المعذورين في أقوالهم وأفعالهم المخالفة للشرع!!؛ فإنَّ العذر الذي قام بهم منتف في حقه فلا وجه لمتابعته فيه، ومن اشتبه أمره من أي القسمين هو؟! توقف فيه، فإنَّ الإمام إنْ يخطئ في العفو خير من أنْ يخطئ في العقوبة؛ لكن لا يتوقف في رد ما خالف الكتاب والسنة، فإنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد"، فلا يسوغ الخروج عن موجب العموم والإطلاق في الكتاب والسنة بالشبهات، ولا يسوغ الذم والعقوبة بالشبهات، ولا يسوغ جعل الشيء حقًا أو باطلًا أو صوابًا أو خطأ بالشبهات)) انظر كلامه كله في [المجموع ١٠/ ٣٧٨-٣٨٧].

وقال الحلبي أيضًا في هامش كتابه [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية ص٢١٩]: ((تنبيه آخر: قلتُ في بعض مجالسي: لا "يُلزَمُ" أحدٌ بالأخذ بقول جارح إلا ببينة "مُقنِعَةٍ" وسببٍ واضحٍ، أو بإجماعٍ علميٍّ معتبر، ففهما البعض – ولا أدري كيف – على أصل الجرح، وأنه لابد له من إجماع!!، وفرق بين "قوله" أو "قبوله" وبين "الإلزام به" كبير كثير - كما لا يخفى-!!. فمن "قبله" - مقتنعًا به - فنعمًّا هو، ومن لم يقبله لعدم قناعته الشرعية العلمية لا يلزم به، وإلا فكيف يُلزِمُ المختلفان في "واحدٍ" غيرهما؟!، وما دليل كل في هذا الإلزام؟!، وما موقف "الملزَم"؟! ثم إنَّ "الإلزام" المنفي - ها هنا- هو ما يترتب عليه تبديع، وتجديع، وتشنيع!، أمّا "الإلزام" بمعنى: الانتصار والتأييد وجمع الأدلة لنصرة قولٍ ما فهذا مقبول غير مرذول، وقد قال الإمام الذهبي في [السير ١١/ ٨٢]: "وإذا اتفقوا على تعديلٍ أو تجريحٍ فتمسَّك به"، وقال شيخ الإسلام في [منهاج السنة النبوية: ٣/ ٩٨]: "والحق: أنَّ أهل السنة لم يتفقوا قط على خطأ"، والكلام كله حول "أهل السنة" وفيهم لا المبتدعة وذويهم!، فلا تتجنَّ!!)).

قلتُ:

يلاحظ القارئ أنَّ الحلبي يصرِّح في عدم الإلزام بالجرح إلا بأحد أمرين: البينة المقنعة والسبب الواضح، أو الإجماع العلمي المعتبر، والإلزام المنفي عنده - إلا بهذين الأمرين - يريد

به ما يترتب عليه الأحكام من تبديع أو تجديع أو تشنيع أو هجر، وأما الإلزام بمعنى الانتصار للقول الذي يتبناه والرد على المخالف له فيقبله الحلبي ولا ينفيه.

وهذا تأصيل عاطل وتفريق باطل!، لأنَّ الحجة إذا قامت فالكل يجب عليهم الانقياد لها والقبول سواء كان ذلك في الأخذ والرد في المسائل أو كان في الحكم على الأعيان، والقناعة أمرٌ غير منضبط، فتعليق قبول الحجة وما تقتضيه من أحكام بها ليس من الحكمة ولا من الشرع ولا من العقل، وقد يدَّعي البعض أنه غير مقتنع بما أتيته من دليل واضح وبرهان قاطع فلا يقبل الحكم، وحقيقته الاستكبار والعناد والجدل والهوى، قال تعالى: ((وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوْتُواْ الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ وَمَا أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم مِّن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَاً لَّمِنَ الظَّالِمِينَ)) وقال: ((إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ. وَلَوْ جَاءتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ حَتَّى يَرَوُاْ الْعَذَابَ الأَلِيمَ))، وعرَّف صلى الله عليه وسلم الكبر فقال: ((الْكِبْرُ بَطَرُ الْحَقِّ وَغَمْطُ النَّاسِ)).

ومما يؤكِّد أنَّ الحلبي لا يلزم الناس بأخذ الحجة ولو قامت عليها الأدلة الواضحة والبراهين القاطعة، أنه نقل كلاماً علمياً للشيخ ربيع حفظه الله تعالى في متن كتابه، جاء في آخره قوله وفقه الله [كما في منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية ص٣٩٣]: "عليكم أن تنظروا في الأدلة وتأخذوا بها كما فعل العلماء وطلاب الحق الصادقون، ولا يجوز لكم أن تخالفوا العلماء الذين حكموا على فلان أو فلان بالأدلة الواضحة والبراهين القاطعة؛ فهذا هو المنطق الذي قرره القرآن والسنة وعلماء الإسلام، بخلاف ما يقرره بعض الخارجين ويدعون إليه من التقليد الأعمى مخالفين في ذلك هذا المنهج العظيم" انتهى كلام الشيخ ربيع حفظه الله الذي نقله الحلبي في كتابه.

فلم يعجب هذا الكلام الحلبيَّ لأنه لا يوافق هواه وتأصيله في عدم الإلزام؛ فعلَّق عليه في الهامش تحريفاً لمقصوده وإفساداً لمدلوله بقوله: ((قلتُ: قوله [بالأدلة الواضحة والبراهين القاطعة] أي: إذا اقتنعوا بها وظهر لهم وجه الحق فيها كما تقدَّم تقييده بذلك مراراً منه!، أما إذا

لم يقتنعوا بها - وهذا ممكن جداً وإلا ما حصل اختلاف قط! – فلا سبيل معهم إلا النصح والتفاهم والتواصي بالحق والتواصي بالصبر، وأما إلزامهم بما لم يقتنعوا به، وأطرهم على أن يقولوا بما لم يؤمنوا به: فهذا وجه آخر لذلك التقليد!، بل أقبح!!. ثم لو كان الجرح من حيث الواقع واضحاً قاطعاً لما اختلفوا فيه أصلاً، فتأمل)).

قلتُ:

ماذا يفهم القارئ من هذا التعليق؟!

أدلةٌ واضحةٌ وبراهينُ قاطعةٌ ثم لابد بعد ذلك من شرط (الاقتناع)!، وفي حال لم يقتنع المخالف فلا سبيل معه إلا التناصح والصبر من غير إلزام ولا ولا تشنيع ولا خصام، ثم يصوِّر الحلبي الاختلاف في قبول الجرح وعدمه سببه عدم الوضوح والقطع في الجرح نفسه من حيث الواقع، فهو يكرُّ على الحجة بمعول الإفساد ويفرُّ من إلقاء اللوم على المخالف فراره من الأسد!، فهو يُعظِّم الخلق المخالفين للحجة ويلتمس لهم المعاذير، ولا ينصف الحق ولا يرحم أهله!.

فأيُّ منهج هذا الذي يريد الحلبي أن يتبعه الناس فيه؟!

وقال الحلبي في [الشريط الذي قام الأخ الزعتري بتفريغه]: ((ثم موقف عامة الطلبة إذا أجمع أهل العلم على تبديع واحد لا يسعهم أن يخالفوا؛ إذا أجمعوا!!)).

أي في حال عدم الإجماع على التبديع فالكل في سعة!، ما شاء الله!، فأين الانقياد للحجة وإتباع الدليل؟!

أم أنَّ وجوب الانقياد محله في المسائل والأحكام المجمع عليها، وأما المسائل والأحكام المختلف فيها فلا إنكار فيها ولا تشنيع ولا إلزام؟! وهذا هو ما عليه الحلبي من مذهب ودعوة تأصيلاً وتفريعاً وتنزيلاً وتطبيقاً.

ومعلوم أنَّ العلماء قديماً وحديثاً أنكروا دعوى (لا إنكار في المسائل الخلافية)!، هذه الدعوى التي أدَّت إلى الاحتجاج بالخلاف في رد الحجج والأدلة، وأدَّت إلى تتبع رخص

العلماء وزلاتهم، والانحلال من الشرع والتكليف والتعلق بالهوى والتشهي والتخيير بين أقوال العلماء!، وهي دعوى توافق مبدأ الديمقراطية في حرية الرأي والفكر والعبادة والتدين!!، فليُنتبه لهذا.

وقد فصَّل العلماء القول في هذه القاعدة، وبيَّنوا أنَّ الخلاف منه القوي المعتبر الذي له وجه من النظر بسبب خفاء الأدلة واشتباه وجه الحق في المسألة المختلف فيها، ومنه الضعيف غير المعتبر وليس له نظر لظهور الدليل وقوة دلالته، فالأول هو الخلاف الذي يُطلق عليه (خلاف اجتهادي)، وأما الثاني فليس من موارد الاجتهاد، بل يُنكر على المخالف ويشنَّع عليه.

ومما يدل على أنَّ الحلبي لا يلزم بالجرح والتبديع إلا بالإجماع؛ أنه ذكر في كتابه [منهج السلف الصالح "مسألة الجرح المفسَّر"] كلمتين معروفتين لأهل العلم؛ الأولى: "لا يُترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه"، والثانية: "ولا يترك حديث رجل حتى يجمع الجميع على ترك حديثه"، وعقَّب بقوله: ((فأين باب الجرح المفسَّر هنا؟!)).

وقد كان الحلبي نفسه يُنكر هذا المذهب المتسع، فقد قال في شرحه للباعث الحثيث [شريط ٣٩]: ((وهذا كلام في الحقيقة ليس بدقيق!!، بمعنى: أننا نرى بعض الكذابين قد ورد توثيق لهم؛ فهل نقول: هذا لا نترك حديثه لأنَّ الجميع لم يجتمعوا على ترك حديثه؟!، نقول: لا، وإنما الحجة في ذلك كله على ماذا؟ على البينة وتفسير الجرح!، فإذا جاءنا جرحٌ مفسر في راوٍ وثقَّه زيد أو عمرو من كبار أئمتنا، فإنَّ الجرح المفسر مقدم على التعديل المبهم!، بل نقول: مقدَّم على التعديل مطلقاً، لماذا؟ لإنَّ الجارح معه زيادة علم ومعه بينة تزيد على الأصل في الراوي وهو الثقة)).

وفي [شريط ٣٥] علَّق الحلبي على كلمة للعلامة أحمد شاكر في طبعته ص ٢٨٩ المجلد الاول: "ولهذا كان مذهب النسائي أن لا يترك حديث الرجل حتى يجتمعوا على تركه" بقوله: ((وهذا في الحقيقة مذهب لم يعمل به أحد من أهل العلم!، حتى النسائي نفسه لم يستقر قوله على هذا الكلام من حيث التطبيق العملي لهذا القول الذي هو قد أصله وقد ثبته، لذلك نراه

هو يضعِّف رواة قد ضعفهم غيره أو العكس، اذن كيف يقول: "لا يترك حديث الرجل حتى يجتمعوا على تركه"؟!، فهو أول المخالفين فضلاً عن غيره؛ فهو قد يختار أحيانًا بعض الأقوال التي فيها توثيق رجل أو تضعيفه)).

وقد أخرج عبدالرزاق في مصنفه عن معمر عن قتادة قال معمر: وكتبَ به إلي أيوبُ السختياني: أنَّ أبا مسعود الأنصاري دخل على حذيفة رضي الله عنهما، فقال: أوصنا يا أبا عبدالله، فقال حذيفة: أما جاءك اليقين؟ قال: بلى وربي، قال: ((فإنَّ الضلالة حق الضلالة: أن تعرف اليوم ما كنت تنكر قبل اليوم، وأن تنكر اليوم ما كنت تعرف قبل اليوم، وإياك والتلون، فإنَّ دين الله واحد)).

والمتتبع لكتاب الحلبي [منهج السلف الصالح] يُلاحظ فيه بجلاء تشكيك الحلبي بقاعدة "وجوب تقديم الجرح المفسَّر على التعديل المجمل"، من ذلك قوله في أول الكلام عن "مسألة الجرح المفسَّر": ((وهي مسألةٌ – اليوم – من أهمِّ المسائل المفضية إلى النزاع والخصام والإلزام!؛ بسبب سوء التصور أو خلل التصرف!، فكلُّ مَنْ جرح شخصاً نراه يلزم الآخرين به!، بحجة أنَّ جرحه له مفسَّر!!، وأنه واجب قبول الجرح المفسَّر!!!، مع أنَّ الأمر ليس بهذه السهولة كما قد يتصوره أو يصوِّره البعض)).

فالحلبي هنا يُحاول يصعِّب هذه القضية بهذا التشغيب والتهويل!.

وقال ص٣٢٢: ((بل حتى المفسَّر منه؛ قد يقبله البعض ويرده بعض آخر؛ بحسب القناعة بحجة هذا التفسير كما تقدمت الإشارة إليه))!، وقال ص٣٢٣: ((فقد يكون ثمة تفسير بما لا يقدح))، وقال ص٣٢٠: ((حتى لو كان مفسَّرًا أحيانًا!؛ فما كان جرحًا قادحًا عند بعض أهل العلم قد لا يكون كذلك عند آخرين، وهذه بدهية لا تحتاج إلى دليل، فضلًا عن حشد لأدلة!))، وقال ص٣٢١: ((المتشدد في الجرح قد يرد جرحه مع تفسيره له!))، وقال في ملخص المسائل في أول مقدمة كتابه الطبعة الأولى؛ وهو في الطبعة الثانية ص٩٢ : ((الجرح يحتاج إلى أدلة وأسباب معتبرة مقنعة))، وقال في هامش كتابه ص٣١٩: ((وهذا الكلام الجليل

يبين حكم أمرين مهمين: الأول: لزوم بيان أسباب الجرح من قبل الجارح. الثاني: أنَّ هذا اللزوم ليس ذا صلة حتماً بوجوب قبول جرحه؛ فقد لا يقتنع به فيُردُّ!))، وقال في ص٣٣٤: ((ألا ترى أنَّ هنالك مَنْ يتهم شيخنا الألباني بالإرجاء؟! فهذا سبب!، وهنالك مَنْ يتهمه: بالنقيض بالخارجية؟! وهذا سبب أيضًا!، لكن أين هما من الحق والصواب والدليل والبرهان؟!، فلابد من تقييد بيان الأسباب أو تفسير الجرح بـ"ما يُقنع")).

ويكفينا في ردِّ هذه التشغيبات والتلبيسات؛ ما قاله الشيخ الألباني رحمه الله في حاشية كتابه [دفاع عن الحديث النبوي ص٢١]: ((قلتُ: ولذلك لا ينبغي أن يغتر أحدٌ بما ذهب إليه ابن سيد الناس في مقدمة كتابه "عيون الأثر" من توثيق الواقدي!؛ فإنه خالف ما عليه المحققون من الأئمة قديمًا وحديثًا، ولمنافاته علم المصطلح على: "وجوب تقديم الجرح المفسر على التعديل"؛ وأي جرح أقوى من الوضع؟!، وقد اتهمه به أيضًا الإمام الشافعي الذي يزعم البوطي أنه يقلِّده، وأبو داود وأبو حاتم، وقال أحمد: كذَّاب)).

ورد الشيخُ الألباني رحمه الله ردًا شديدًا على الشيخ إسماعيل الأنصاري رحمه الله في [مقدمة المجلد الأول من سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة في الطبعة الثانية/ مكتبة المعارف]، وذكر أسباب شدته عليه هناك، ومما قاله الشيخ الألباني في رده على الشيخ الأنصاري حينما قوى عطية العوفي راوي حديث "اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك": ((قد تعامى الأنصاري عن حقيقتين علميتين كما فعل قبله الكوثري وغيره من المتعصبة وأهل الأهواء كما سيأتي في الكتاب: الحقيقة الأولى: تضعيف الجمهور لعطية من المتقدمين والمتأخرين، بل وإجماع المتأخرين منهم على ذلك كالنووي وابن تيمية وغيرهم...، الحقيقة الأخرى: أنه من الثابت في علم الحديث أنَّ الجرح – وبخاصة إذا كان مفسَّراً – مقدَّم على التعديل، وجرح عطية هنا مفسَّر بشيئين: الأول: سوء الحفظ، والثاني: التدليس...)).

فأين شرط (الاقتناع) الذي يدندن حوله الحلبي ويكرره كثيراً؟!

الأصل الخامس: التفريق بين العقيدة والمنهج من حيث واقع الدعاة والدعوات

إنَّ من المعلوم أنَّ كلمة (العقيدة) تختلف عن كلمة (المنهج) من حيث اللغة والشرع، فالأنبياء عقيدتهم واحدة ومناهجهم شتى، قال تعالى: ((لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا))، وقال صلى الله عليه وسلم: ((أنا أولى الناس بعيسى بن مريم في الدنيا والآخرة، والأنبياء أخوة لعلات أمهاتهم شتى، ودينهم واحد)) متفق عليه، والعقيدة هي الدعوة إلى توحيد الله عز وجل ونبذ الشرك وأصول الإيمان ويدخل فيها أصول الأحكام العملية، فهذا ما كان عليه الأنبياء والمرسلين كلهم، وأما الشريعة فهي فروع الأحكام العملية، وأما المنهج فهو السبيل الذي كان عليه كل رسول في العلم والعمل والدعوة، والمنهج السلفي: هو السبيل الذي كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وسلف الأمة في القرون الثلاثة المفضلة ومَنْ تبعهم بإحسان في العلم والعمل والدعوة.

وقد يرى بعض العلماء أنَّ المنهج أوسع من العقيدة؛ فمنهج السلف في الاعتقاد، ومنهج السلف في الدعوة، ومنهج السلف في مصدر التلقي والتأصيل، ومنهج السلف في التعامل مع أهل البدع، ومنهج السلف في معاملة الحكام، إلى غير ذلك من الأبواب، فالاعتقاد باب من هذه الأبواب، وقد يرى البعض الآخر أنَّ العقيدة أوسع من المنهج؛ لأنَّ مسائل المنهج هذه موجودة ضمن مصنفات العقيدة، فمثلاً (كتاب السنة للإمام أحمد رحمه الله) يشتمل على عدة مواضيع خاصة بالإيمان والاعتقاد، لكنه يتضمن أيضاً مسائل في التعامل مع أهل الأهواء والبدع ومعاملة الحكام وغير ذلك.

فهذا الاختلاف بين (العقيدة) و (المنهج) من جهة اللغة والشرع ونظر العلماء لهما.

أما التفريق بين (العقيدة) و (المنهج) من جهة واقع الدعاة والدعوات؛ فهذه بدعة حزبية يُراد بها التهوين من الاختلاف مع أهل البدع الذين يخالفوننا في بعض مسائل المنهج ويتفقون معنا في التوحيد وأصول الإيمان، فيقولون: (فلان عقيدته سلفية ومنهجه إخواني) أو (الدعوة الفلانية عقيدتها سليمة سلفية لكنها تختلف معنا في بعض مسائل المنهج)، والنتيجة:

لا يخرج هؤلاء من السلفية!، وهذا تفريق باطل أنكره الأئمة الثلاثة وجمع من كبار العلماء في هذا العصر.

وعليٌّ الحلبي يعرف ما تقدَّم من تفصيل، لكنه جاء ببدعة جديدة في التفريق فقال في كتابه [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية ص٢٥٥ "مسألة بين العقيدة والمنهج"]: ((المنهج سياج العقيدة وحصنها المنيع، فلو حصل أنَّ أحدًا كان ذا عقيدة سلفية في نفسه ولكنه منحرف في منهجه – حزبيًا كان أو غيره – فإنَّ الشيء الأقوى فيه - منهجًا أو عقيدة – هو الذي سيسيطر عليه ويؤثر فيه؛ بحيث لا يستمر كما يقال في حالة انعدام الوزن التي يعيشها!!، فإما أن يؤثر منهجه على عقيدته فيؤول مبتدعاً مكشوفاً!، وأما أن تؤثر عقيدته على منهجه فيُصبح سلفياً معروفاً!، وإنَّ الأخيرة لأحب إلينا من الأولى، ولذلك ندعو ونجد ونصبر ونتصبَّر)).

فهو عند الحلبي قبل التأثير – أي في لحظة انعدام الوزن! - سلفي العقيدة حزبي المنهج!!، ولا يمكن لنا أن نبدِّعه - مع كونه منحرفاً في منهجه! – حتى نراه مدة من الزمن قد تقصر!، وقد تطول!!؛ لأنَّ من المعلوم أنَّ بعض الحزبيين لهم وسائل في مخادعة الناس وفي التلاعب على عقولهم لا يمكن أن يعرفها إلا الحذَّاق من أهل العلم، فنترك أمثال هؤلاء - على وفق كلام الحلبي - لا نحكم فيهم ولا نحذِّر منهم!، وكأنهم صاروا في منزلة بين منزلتين!، نتركهم يتلاعبون بعقول الناس ويضلون منهم الجم الغفير حتى نرى مآلهم وعاقبتهم!، وليس لنا معهم إلا الصبر والتصبر!، هكذا يريد الحلبي من السلفيين!، وهذا واقعه وحاله فعلاً مع المنحرفين، والله المستعان.

وهذا الكلام والتأصيل باطل ومضطرب، لأنه مبنيٌّ على تصوِّر خاطئ وهو أنَّ المنهج قد ينفك عن العقيدة في واقع وأحوال الدعاة!، ويكفي في رده ما أجاب به الشيخ الألباني رحمه الله لما سُئل كما في [الشريط رقم ٧٥١ من سلسلة الهدى والنور في الدقيقة ٤٧]: ما مدى استقامة قول: "فلان سلفي العقيدة ولكنه على منهج الإخوان"؟! فهل المنهج ليس من

العقيدة؟ وهل عُرف هذا التقسيم عند السلف؛ فوجد رجل سلفي المعتقد، ولكنه ليس بسلفي المنهج؟!

فكان جوابه رحمه الله حازماً: ((لا يفترقان يا أخي، ولا يمكن أن يكون إخوانياً سلفياً!!؛ لكن سيكون سلفياً في بعض وإخوانياً في بعض، أو إخوانياً في بعض وسلفياً في بعض، أما أن يكون سلفياً على ما كان عليه أصحاب الرسول عليه السلام؛ فهذا أمر مستحيل الجمع بينهما!!. الإخوان المسلمون دعاة، طيب، إلى ماذا يدعون؟ هل يدعون إلى دعوة السلف الصالح؟! يعني إذا تصورنا إخوانياً سلفياً!؛ هل هو يدعو إلى دعوة سلفية؟ الجواب: لا، فإذًا هذا ليس سلفياً!، لكن في جانب يكون كذلك، ومن جانب آخر يكون ليس كذلك)).

وفي جواب آخر قال كما في [دروس مفرغة للشيخ الألباني ٨/ ١١]: ((فإذا كان هناك رجل سلفي ثم هو يدعو إلى جماعة أخرى في أفكارها وفي دعوتها ما يخالف الدعوة السلفية، فهو كالذي يجمع بين نقيضين في أمرٍ واحد!. لكن هذا ينكر عليه؛ لأني أعتقد أنَّ هذا السلفي لا يعلم أنَّ في تلك الجماعة ما يخالف الدعوة السلفية، فإذا علم وبُيِّن له ففي اعتقادي أنه بعد ذلك لا يستطيع أن يتبنى تلك الدعوة إطلاقًا، كل ما يمكن أن يفعله أن يخالفهم، وأن يعاشرهم ويبث الدعوة السلفية بينهم، لا أن يتبنى هو دعوتهم ويلتزمها كما يلتزم الدعوة السلفية. خلاصة القول: لا يمكن الجمع بين الدعوة السلفية وغيرها من الدعوات بالكلية؛ لأنَّ في تلك الدعوات أشياء تخالف الدعوة السلفية قطعاً)).

الأصل السادس: لا نجعل اختلافنا في غيرنا سبباً للخلاف بيننا

قال عليٌّ الحلبي في [منهج السلف الصالح ص٣٢٤ حاشية (١)]: ((وهذا عينُ ما أُكَرِّرُهُ دائماً؛ وقد انْتَقَدَهُ عَلَيَّ (البعضُ!) بغير حَقٍّ: "لا نَجْعَلُ اختلافَنا في غيرِنا سَبَباً للخِلافِ بينَنا"، وجَلِـيٌّ جِدًّا أنَّ مُرادِي بـ "اختلافنا"؛ أي: أهل السُّنَّة ودُعاة مَنهج السَّلَف)).

وقال [المصدر السابق ص٣٢٦ الحاشية نفسها]: ((وهذا نفسه معنى ما أُكَرِّرُهُ دائماً من قولي: "لا يجوزُ أنْ نجعلَ خِلافَنا "الاجتهادي المعتبر = نَحْنُ أَهْلَ السُّنَّةِ" فِي غَيْرِنا "مِمَّن خَالَفَ السُّنَّة: مِنْ مُبْتَدِعٍ، أَوْ سُنِّيٍّ وَقَعَ فِي بِدْعَة": سَبَباً فِي الخِلاَفِ بَيْنَنا "نَحْنُ أَهْلَ السُّنَّة"؛ بَلْ نَتَنَاصَحُ بالعِلمِ والحَقِّ، وَنَتَواصَى بِالصَّبْرِ وَالْمَرْحَمَة)).

قلتُ:

قاعدة: ((لا نجعل اختلافنا في غيرنا سبباً للخلاف بيننا)) أطلقها الحلبي بهذه الصورة المجملة "في غيرنا" في أول الأمر!، فلما ردَّ عليه أهل السنة حاول أن يضبطها فزادها بعداً عن الحق والهدى فقال: "مِمَّن خَالَفَ السُّنَّة: مِنْ مُبْتَدِعٍ، أَوْ سُنِّيٍّ وَقَعَ فِي بِدْعَة"، أي أنَّ الحلبي يسوِّغ الاختلاف في الموقف من أهل البدع الأصليين فضلاً عن السني الذي تصدر منه بعض البدع!، ثم فصَّل ذلك فأظهر ما لم يتوقع أحدٌ منه فقال في محاضرة له بعنوان [الجرح والتعديل أصول وضوابط]: ((ونقطة متعلِّقة بهذا الأمر أيها الإخوة في الله أيضاً؛ وهي: إنَّ اختلافنا في غيرنا من: مبتدع!، من حزبي!، من حركي!، من تكفيري!، من صوفي!، من غير ذلك!!، ممن ليس بنقي، لا يجوز أن يكون سبباً نختلف فيه فيما بيننا.

فإنْ اختلفنا: فليكن الاختلاف موصولاً بوجهات النظر؛ حتى ينصح بعضُنا بعضاً، ويوصل بعضنا حقه لأخيه، أما أن نختلف فيما بيننا لأننا اختلفنا في هذا المبتدع أو في ذاك، فنتدابر، ونتقاطع، ونتهاجر، ونتصارم؛ فإننا سنفتت بعضنا بعضاً ولو بعد حين!، ومن سيكون الفرح؟ ومن سيكون المسرور؟ ومن سيكون ذا الحبور؟ إلا هذا المبتدع الهالك المغرور!، لماذا؟ لأنه أصبح ينظر وينتظر، ينظر إلى الخصام، وينتظر النتيجة؛ ليكون واحداً من هؤلاء المختلفين ساقطاً، فيرتاح منه وينأى بنفسه عنه.

فهذا الاختلاف الذي قد ينشأ بين أهل السنة لأنهم اختلفوا في غيرهم؛ لم يختلفوا في غيرهم بسبب اختلافهم في الأصول أو في القواعد أو في التأصيل المنهجي، وإنما اختلفوا في تطبيق هذه القواعد والأصول.

عليه فما عرفتُه قد لا تعرفه، وما وقفتَ عليه قد يكون غائباً عني، ويكون حكمي بقدر علمي، ويكون حكمك مبنياً على معرفتك؛ فتكون النتيجة منك بحسب علمك، ومني بحسب جهلي.

نعم، هنالك خطأ، لا يمكن أن يكون زيد أو عمرو سنياً ومبتدعاً في آن!، لا بد أن يكون إما سنياً وإما مبتدعاً، ولكن قد تختلف الأنظار كما اختلفت من قبلُ الأقوال، لا يمكن أن يكون ثقة ومتروكاً في آنٍ!، وإنما هذا يكون باختلاف الأنظار في الحكم على هذه الأفكار.

وكذلك أيها الإخوة لا يلزم من هذا الأمر الذي أسلفته وذكرته من إنْ اختلفنا في غيرنا لا يجوز أن يكون اختلافاً بيننا، أقول: لا يلزم من هذا أن نسكت عن الحق، أو أن نغمض عيوننا عن الحق، أو نغلق باب التواصي بالحق، والتواصي بالصبر. باب البيان، باب النقد، باب الرد، فهذه أبواب مشْرَعة، ولكن لمن هو أهل لها، وبقواعدها المنضبطة، وأصولها الأمنية)).

قلتُ:

تصوَّر أيها القارئ؛ أن يختلف سلفيان في الحكم على شخص، أحدهما يقول عنه: هو صوفي!، والآخر ينفي ذلك، ثم لا ينبغي لهما أن يفترقا بسبب ذلك ولا يشنِّع أحدهما على الآخر!، لماذا؟ لأنَّ ذلك يُفرح هذا المبتدع المختلف فيه!، ولأنَّ الاختلاف ليس في الأصول والمنهج!، أو لأنَّ سببه العلم بحال هذا المبتدع وعدمه أو اختلاف الأنظار في الحكم عليه!.

ومثل هذه المعاذير تسوِّغ الاختلاف في كل مبتدع حتى لو كان رافضياً أو جهمياً!!، ولا ضير أن يختلف السلفيون في أهل البدع والأهواء!، فهذا يرى تبديعهم والتحذير منهم وهذا لا يرى ذلك!، وهذا يرى هجرهم ومعاداتهم وهذا لا يرى!، لا ضير!، كلٌّ يفعل ما يراه من غير إلزام ولا إنكار ولا تشنيع ولا خصام!!، هذا ما يريده الحلبي من السلفيين، وهذا حقيقة المنهج الذي يدعو إليه.

فمَنْ ذا يقبل مثل هذا المنهج الواسع الأفيح؟!

إنَّ الاختلاف في الحكم على مبتدع، نعم قد يكون سببه عدم العلم بحاله، فالواجب على مَنْ يعلم أن يبين حجته في تبديعه لفلان من المصادر الموثَّقة عنه، والواجب على الآخر أن ينقاد إلى هذه الحجة وما تقتضيه من تبديع وتحذير وهجر، فليست المسألة مبنية على الأنظار أو الآراء!، ولا على عواطف ومشاعر!، ولا على دعاوى خاوية ومصالح واهية!، ولا على فرح أهل البدع وسرورهم بهذا الاختلاف!، وإنما مبنية على قواعد علمية: "مَنْ علم حجة على مَنْ لم يعلم"، و "الواجب تقديم الجرح المفسَّر على التعديل المجمل"، لأنَّ الجارح عنده زيادة علم وحجة ومعرفة خاصة بحال ذلك الشخص، والمعدِّل ليس عنده إلا الحكم بالظاهر وحسن الظن والمعرفة العامة، قال الحافظ ابن الصلاح رحمه الله في [المقدمة ص٩٩]: ((إِذَا اجْتَمَعَ فِي شَخْصٍ جَرْحٌ وَتَعْدِيلٌ فَالْجَرْحُ مُقَدَّمٌ؛ لِأَنَّ الْمُعَدِّلَ يُخْبِرُ عَمَّا ظَهَرَ مِنْ حَالِهِ، وَالْجَارِحَ يُخْبِرُ عَنْ بَاطِنٍ خَفِيَ عَلَى الْمُعَدِّلِ، فَإِنْ كَانَ عَدَدُ الْمُعَدِّلِينَ أَكْثَرَ فَقَدْ قِيلَ التَّعْدِيلُ أَوْلَى، وَالصَّحِيحُ وَالَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ أَنَّ الْجَرْحَ أَوْلَى لِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَاللهُ أَعْلَمُ))، وقال الحافظ السخاوي رحمه الله في [فتح المغيث ٢/ ١٩١]: ((إنْ كان المعدِّلون أكثر عدداً فهو أي التعديل معتبر حكاه الخطيب عن طائفة وصاحب المحصول؛ لأنَّ الكثرة يقوي الظن، والعمل بأقوى الظنين واجب كما في تعارض الحديثين؛ قال الخطيب: وهذا خطأ وبُعد ممن توهمه؛ لأنَّ المعدِّلين وإنْ كثروا ما لبثوا يخبرون عن (عدم) ما أخبر به الجارحون، ولو أخبروا بذلك وقالوا نشهد أنَّ هذا لم يقع منه لخرجوا بذلك عن أن يكونوا أهل تعديل أو جرح؛ لأنها شهادة باطلة على نفي ما يصح ويجوز وقوعه، وإنْ لم يعلموه فثبت ما ذكرناه: وإنَّ تقديم الجرح إنما هو لتمضية زيادة خفيت على المعدل، وذلك موجود مع زيادة عدد المعدِّل ونقصه ومساواته، فلو جرحه واحد وعدَّله مائة قُدِّم الواحد لذلك)).

وقد يكون الاختلاف في الحكم على الأشخاص سببه اعتبار الجرح بالبدعة وعدمه، فالأول يعتقد أنَّ هذا الشخص عنده بدع تخرجه من أهل السنة، والثاني يعتقد أنها ليست من

البدع أو هي من البدع لكن لا تخرجه من إطار أهل السنة، وهذا اختلاف في الأصول والمنهج، فكيف لا يكون سبباً في الاختلاف بين الأول والثاني؟!!

والحلبي زاد الطين بلة في تفصيله وتقييده!، لأنَّه صرَّح أنَّ المختلف فيه لو كان مبتدعاً فلا ينبغي أن نختلف بيننا بسببه!، يعني: الأول والثاني لم يختلفا في كون فلان مبتدعاً أصلاً - وليس فقط سنياً وقع في بدعة - لكنَّ الأول يصرِّح بذلك والثاني لا يصرِّح!، مع هذا لا يحل لهما الاختلاف في التصريح بالحكم عليه أو التعامل معه من تحذير وهجر وغير ذلك!!.

فمَنْ لا يبدِّعه ولا يُحذِّر منه فلا نختلف معه!

ومَنْ جالسه وصاحبه وسافر معه ولم يهجره فلا نختلف معه!

ومَنْ أثنى عليه ودافع عنه واعتذر له فلا نختلف معه!

فالحلبي لا يجيز الاختلاف مطلقاً في هذه المسألة!، وهذا التأصيل هو أشد من قاعدة: ((ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه))، لأنَّ هذه القاعدة تجيز الاختلاف لكن مع الاعتذار والتسامح، وأما الحلبي فلا يقبل الاختلاف أصلاً!.

وقد قال الحلبي [منهج السلف الصالح ص١٢٤ حاشية (١)]: ((وهذا ما نفعله نحن فيمن أخطأ من إخواننا؛ نحذِّر من خطئه ونناصحه ليرجع، ونصبر عليه ليعود، أما المخطئ من خُلَّص أهل البدع: فنقول "مبتدع" ولا نبالي!، نعم قد نتلطَّف أحياناً في البيان!؛ مراعاةً لجلب المصالح ودفع المفاسد، فتنبَّه)).

فهل سمع السلفييون مثل هذه القواعد للمحاماة عن أهل البدع؟!

الأصل السابع: تأثير تغير الزمان ومراعاة المصلحة في هجر المبتدعة والتعامل معهم

قال عليُّ الحلبي في [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية ص ١٢٨-١٢٩]: ((بَلْ مَاذَا سَيُجيبُ هؤلاءِ هَدَاهُم الله في موضوع (الزِّيارة) ذاك، وَالَّذِي هُوَ سَبَبُ فِتْنَتِهِم (الظَّاهِرُ!)- عَلَى مَا رَوَاهُ الخَطِيبُ فِي «تَارِيخ بَغْدَاد» (١٠/ ٢٦٢) عَنْ يَعْقُوبَ بِن يُوسفَ

الْمُطَّوِّعِيُّ، قال: «كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن صَالحٍ الأَزْدِيُّ رافِضِيًّا، وَكَانَ يَغْشَى أَحْمَدَ بن حَنْبَل، فَيُقَرِّبُهُ وَيُدْنِيه، فَقِيلَ لَه: يَا أَبا عَبْدِ الله! عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ صَالِح رافِضِيٌّ؟! فَقَال: سُبْحَانَ الله! رَجُلٌ أَحَبَّ قَوْماً مِنْ أَهْلِ بَيْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم نَقُولُ لَهُ: لاَ تُحِبَّهُم! هُوَ ثِقَة»، بَلْ مَاذا سَيَقُولُونَ أَصْلَحَهُم الله فِيمَا ذَكَرَهُ فَضِيلَةُ الشَّيْخ ربيع بن هادي حَفِظَهُ الله فِي بَعْضِ «أَجْوِبَتِهِ» – فِي (مَسْأَلَةِ نَصِيحَةِ أَهْلِ البِدَعِ، وَالجُلُوسِ مَعَهُم لِلنُّصْح)-؛ لَـمَّا قَال: "...فَأَنَا لاَ أَذْهَبُ إِلى بُيُوتِهِم وَمَجَالِسِهِم، فَإِذَا جَاءَنِي أَحَدٌ مِنْهُم إِلَى بَيْتِي: نَاصَحْتُه، وَبَيَّنْتُ لَهُ الحَقّ، وَهَذا لَيْسَ بِعَيب؛ فَقَدْ كَانَ الْمُنافِقُون يَحْضُرُونَ مَجَالِسَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم، فَيُناصِحُهُم، وَيُبَيِّنُ لَهُم الإِسْلاَمَ وَالحَقّ....)).

وعلَّق الحلبي في حاشية الكتاب بتعليقين:

الأول على كلام الإمام أحمد رحمه الله قائلاً: ((ولا يتعارض هذا النصُّ مع ما رواه الخلال في "السنة ٧٩٩" من أنَّ الإمام أحمد قد أنكر عليه روايتَه الأحاديث الرديئة في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: "فجعل يقول: قد حدَّثَ بها فلان، وحدَّث بها فلان، وأنا أرفق به وهو يحتج!، فرأيتُه بعد فأعرضتُ عنه ولم أكلِّمه"!، ذلكم أنَّ مدة الرفق قد تطول من شخص إلى آخر!، وفي زمان دون آخر!، فلِمَ الإنكار المباشر لمجرد زيارة أو أكثر؛ وهي قد تكون ضمن دائرة ذاك الرفق الحنبلي تلك؟! أم أنَّ الأمر يعود إلى منطق اختلاف الموازيين وتنوع المكاييل؟! ومما يدلُّ على تغير الزمان بتغير أساليبه وطرقه قوة وضعفاً أيضاً: ما رواه الخلال أيضاً (٨٢٦) في هذا الرافضي نفسه من قول الإمام إسماعيل بن إبراهيم القَطيعيِّ من شيوخ البخاري ومسلم أنه قال: "خذوا برجله وجرُّوه وأخرجوه من المسجد" فجُرَّ برجليه وأُخرج من المسجد!!" قلتُ: فما أكثرَ في هذا الزمان مَنْ يحتاج إلى أن يؤخذ برجليه!، وأن يجرَّ من أُذنيه!، وأن يُخرج من المساجد على ركبتيه!!، ولكن لا نرى من ذلك - وقد لا نرى! – في الواقع شيئاً!!)).

والتعليق الثاني على كلام الشيخ ربيع حفظه الله قائلاً: ((مَعَ أَنَّ الإِمَامَ أَحْمَدَ بن حَنْبَل رَحِمَهُ الله رَفَضَ زِيارَةَ داوُد بن عَلِي الظَّاهِرِيِّ لَهُ، وَدُخُولَهُ عَلَيْه!، كَمَا فِي «تَارِيخ بَغْدَاد» (٨/ ٣٧٣) - فِي خَبَرٍ يُكَرِّرُهُ الكَثِيرُونَ دُونَ حُسْنِ فَهْم! - وَلَكِنَّهُ تَغَيُّرُ الزَّمَان، وَالنَّظَرُ فِي المَصَالِح، وَهُمَا أَصْلاَن مُهِمَّان؛ يَغِيبَانِ عَنِ الكَثِيرين؛ مِن الـمُتَحَمِّسِين بِالبَاطِل!)).

قلتُ:

الحلبي في تعليقاته السابقة يريد أن يجعل معاملة أهل السنة مع أهل الأهواء والبدع خاضعة لتأثيرات الواقع والأحداث والأزمنة والأماكن والأحوال بدعوى مراعاة المصالح والمفاسد!، وقد قال في كتابه: ((أَيْنَ هَذا الفِقْهُ -اليَوْمَ- مِنْ أُولَئِكَ الغُلاَة المُتَشَدِّدِين -هُنا، وهُناك، وهُنالك!- الَّذِينَ لاَ يَعْرِفُونَ المَصَالِحَ وَالمَفَاسد؛ فَضْلاً عَنْ أَنْ يُرَجِّحُوا الأَعْلَى مِنْهُما - جَلْباً، أَوْ دَفْعاً- بِحَسَبِ الظُّروفِ وَالوَقَائِع؟!)).

وهذه الدعوى تشبه إلى حد كبير دعوى العصرانيين في هذا الزمان!، الذين يعطلون الأحكام الشرعية ويوقفون العمل بآيات الكتاب المحكمة وأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم الثابتة بدعوى تغير الزمان واختلاف الأحوال أو بذريعة النظر إلى المصالح والمفاسد!، وكأنَّ الشارع لم يراع ذلك في التشريع!، ومعلوم أنَّ هذه الشريعة الغراء - اعتقاداً ومنهجاً وأحكاماً وأخلاقاً - صالحة للعمل في كل زمان ومكان وحال.

والحلبي في نقله الأول عن الإمام أحمد رحمه الله أفهم القراء جواز مجالسة الرافضي الذي يطعن في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وزيارته وتقريبه ما دام أنه يحب أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم!!، وهذا تأصيل منكوس يدل على زيادة في الضلال والغي، والإمام أحمد رحمه الله إنما فعل ذلك لما لم يكن يعلم حاله وطعنه في الصحابة، ولهذا جاء موقفه الثاني الذي نقله الحلبي مبتوراً - ولم يذكره أصلاً في طبعته الأولى للكتاب!، وإنما ذكره في الطبعة الثانية بعد أن ردَّ عليه أهل السنة استدلاله الباطل في النقل الأول! – بأن أعرض عنه ولم يُكلِّمه بعد أن ناصحه وحاججه بما كان يرويه من أحاديث فيها ذكر مثالب بعض الصحابة.

وإليكم نصَّ الراوية في النقل الثاني عنه رحمه الله:

قال الخلال في السنة (١/٥٠١ رقم ٧٩٩) تحت باب [التغليظ على مَنْ كتب الأحاديث التي فيها طعن على أصحاب رسول الله]: ((أخبرنا أبو بكر المروذي قال: سمعتُ أبا عبدالله يقول: "إنَّ قوماً يكتبون هذه الأحاديث الرديئة في أصحاب رسول الله، وقد حكوا عني أني قلتُ: أنا لا أنكر أن يكون صاحب حديث يكتب هذه الأحاديث يعرفها"، فغضب، وأنكره إنكاراً شديداً، وقال: "باطل، معاذ الله، أنا لا أنكر هذا؟! لو كان هذا في أفناء الناس لأنكرته!، فكيف في أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم؟!!"، وقال: "أنا لم أكتب هذه الأحاديث!"، قلتُ لأبي عبدالله: فمَنْ عرفته يكتب هذه الأحاديث الرديئة ويجمعها أيهجر؟ قال: "نعم، يستاهل صاحب هذه الأحاديث الرديئة الرجم"!، وقال أبو عبدالله: جاءني عبدالرحمن بن صالح فقلتُ له: "تُحدِّث بهذه الأحاديث؟! فجعل يقول: قد حدَّثَ بها فلان، وحدَّث بها فلان، وأنا أرفق به وهو يحتج!، فرأيتُه بعدُ فأعرضتُ عنه ولم أكلِّمه")).

فهل يحق للحلبي أن يحتجَّ بالنقل الأول ويُعرض عن الثاني بالكلية أو يستدرك بعد فينقله مبتوراً؟!

وهل موقف الإمام أحمد رحمه الله مبنيٌّ على تغير الظروف والواقع أو دعوى المصالح والمفاسد أو اختلاف الزمان والمكان أم مبنيٌّ على العلم بحاله وعدمه؟!

إنَّ إنكار الإمام أحمد رحمه الله الشديد وغضبه على مَنْ يروي الأحاديث الرديئة في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، والدعوة إلى هجر مَنْ يفعل ذلك ورجمه!، هو الأصل عنده رحمه الله، فلما جاءت القصة الأولى على خلاف هذا الأصل عرفنا أنه رحمه الله لم يكن يعلم حاله وقتها، ولهذا لما عَلِمَ حاله بعد عاد إلى العمل بالأصل، فأعرض عنه ولم يُكلِّمه، فأين هذا من هذيان الحلبي وتلبيسه؟!

ويدل على هذا بوضوح أكثر؛ رفض الإمام أحمد رحمه الله لزيارة داود الظاهري، وبدعة الظاهري هذا أهون من بدعة الرافضي ذاك، لكنَّ الإمام أحمد رحمه الله علم حال الظاهري من قبل أحد أصحابه المأمونين، ولم يعلم حال الرافضي إلا بعد حين، فأين هذا الموقف من ذاك؟!

وقصة داود الظاهري جاءت في تاريخ بغداد (٨/ ٣٧٤) وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٩٩): ((أنَّ داود الأصبهاني قدم بغداد، وكان بينه وبين صالح بن أحمد حُسنٌ، فكلَّم صالحاً أن يتلطَّف له في الاستئذان على أبيه، فأتى صالح أباه فقال له: رجل سألني أن يأتيك، قال: ما اسمه؟، قال: داود، قال: من أين؟، قال: من أهل أصبهان، قال: أي شيء صناعته؟ قال: وكان صالح يروِّغ عن تعريفه إياه؛ فما زال أبو عبدالله يفحص عنه حتى فطن، فقال: هذا قد كتب إليَّ محمد بن يحيى النيسابوري في أمره أنه زعم أنَّ القرآن محدث؛ فلا يقربني، قال: يا أبتِ ينتفي من هذا وينكره!، فقال أبو عبدالله: محمد بن يحيى أصدق منه، لا تأذن له في المصير إلي)).

وأما موقف الشيخ ربيع حفظه الله فقد ذكر دليله في مشروعية ذلك الفعل، فهو لم يجالسهم أو يقبل زيارتهم من باب المؤانسة والمخالطة والمصاحبة، وإنما من باب النصيحة والبيان، ولو عَلِمَ أنَّ أحد أصحابه الأمناء قد ناصحهم ولم ينفع معهم النصح، واستمروا على الجدل والباطل، فإنه حفظه الله لا يستقبلهم، ويدلُّ على ذلك أنَّ بعض المتعصبين للحلبي زاروا الشيخ حفظه الله في بيته، وجلسوا معه جلسة طويلة، وطلبوا منه أن يقبل زيارة علي الحلبي وأبي المنار العَلَمي بعد أن ردَّ عليهم المشايخ الفضلاء وطلبة العلم النبلاء فلم يرجعا عن باطلهم، فرفض الشيخ حفظه الله تلك الزياة مع إلحاح السائلين عليه، فأين التعارض بين الموقفين؟!

وهجر أهل البدع حكم شرعي يصلح العمل به في كل زمان ومكان، وقد ثبت بالكتاب والسنة والإجماع، وكان عليه عمل السلف الصالح في كل العصور، والمقصود منه: حفظ الدين وحماية الناس من شبهات المضلين وتلبيسات الزائغين، وإقامة مبدأ الموالاة

والمعادة والحب والبغض، والتمايز بين الحق والباطل، وتحقيق شعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكذا المقصود منه: زجر المهجورين وردع الآخرين أن يسلكوا سبيلهم، فيعاملوا كما يعامل أولئك المهجورين، فهذه مقاصد عظيمة، لا يُمكن تعطيلها بدعاوى الحلبي وأمثاله.

ومما يدل على عدم التفريق - في الهجر الوقائي - بين الاستضعاف والقلة وبين القوة والتمكين والشوكة والكثرة؛ ما رواه الخطيب البغدادي في تاريخه (٨/ ٦١١): أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَر بن بكير الْمُقْرِئ قَالَ: أَخْبَرَنَا حمزة بن أَحْمَدَ بْنِ مخلد الْقَطَّان قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَر مُحَمَّد بن الْحَسَن بن هَارُون الموصلي قَالَ: سألتُ أبا عَبْدِاللهِ أَحْمَد بن مُحَمَّدِ بْنِ حنبل، فقلتُ: يا أبا عَبْدِاللهِ أنا رجل من أهل الموصل؛ والغالب عَلَى أهل بلدنا الجهمية!، وفيهم أهل سنة نفر يسير يحبونك!، وقد وقعت مسألة الكرابيسي "نطقي بالقرآن مخلوق"؟ فَقَالَ لِي أَبُو عَبْدِاللهِ: "إياك إياك وهذا الكرابيسي، لا تُكلِّمه ولا تُكلِّم مَنْ يُكلِّمه" أربع مرات أو خمس مرات، قُلْتُ: يا أبا عَبْدِاللهِ، فهذا القول عندك، فما تشاغب منه يرجع إِلى قول جهم؟ قَالَ: "هذا كلُّه من قول جهم".

الأصل الثامن: التشغيب على أصل (الامتحان بالأشخاص) في معرفة أحوال الناس غير المعروفين - أو مَنْ يُرتاب في أمره — ومناهجهم.

كتب عليٌّ الحلبي في كتابه [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية ص٢٠٢-٢١٤] المسألة العاشرة بعنوان [الامتحان بالأشخاص]، وقد شغَّب فيها وهوَّل منها تخليطاً وتنفيراً وتلبيساً، وأشار فيها إلا أنَّ من البدع المنكرة في هذا الزمان امتحان بعضٍ من أهل السنة بعضاً بالأشخاص؛ فإذا كانت النتيجة الموافقة لما أراده الممتحن ظفر بالترحيب والمدح والثناء، وإلا كان حظه التجريح والتبديع والهجر والتحذير، وذكر فيها أنَّ مناط الامتحان بالأشخاص — سواء كانوا أهل السنة أو أهل البدع — هم الرؤوس والأئمة والكبار لا في الأتباع ومَنْ هو دون أولئك، فالعالم السني لا يُمتحن به إلا إذا كان رأساً وإماماً من أئمة العصر والزمان،

وكذلك المبتدع لا يُمتحن به إلا إذا كان رأساً من رؤوس الضلال، وأيضاً لا يُمتحن بأهل العلم السلفيين إذا وقعت منهم أخطاء أو وقعوا في أغلاط!، وأشار إلى أنَّ بعض أئمة الضلال قد يميل إليهم عالم من العلماء ولا يُطعن فيه!، وذكر على ذلك دليلاً بميل علي ابن المديني وإحسانه لابن أبي دؤاد، وبعد مراجعة ترجمته التي أشار إليها الحلبي نجد هذه التهمة مغلوطة لا تثبت عنه، وأنَّ ابن المديني وافقهم في المحنة في أول الأمر خشية السيف كما صرَّح بنفسه، ثم تاب ورجع إلى قول الحق، وصدع على رؤوس الخلق بكفر مَنْ يقول أنَّ القرآن مخلوق.

قلتُ:

وخلاصة كلام الحلبي في هذه المسألة هو تعطيل العمل بهذه القاعدة السلفية التي كان سلفنا الصالح يعرفون من خلالها مناهج الناس وأحوالهم!.

وقد قال الإمام البربهاري رحمه الله في شرح السنة: ((وإذا رأيتَ الرجلَ يحب أبا هريرة وأنس بن مالك وأسيد بن حضير فاعلم أنه صاحب سنة إن شاء الله، وإذا رأيتَ الرجل يحب أيوباً وابن عون ويونس بن عبيد وعبدالله بن إدريس الأودي والشعبي ومالك بن مغول ويزيد بن زريغ ومعاذ بن معاذ ووهب بن جرير وحماد بن زيد وحماد بن سلمة ومالك بن أنس والأوزاعي وزائدة بن قدامة فاعلم أنه صاحب سنة، وإذا رأيتَ الرجل يحب أحمد بن حنبل والحجاج بن المنهال وأحمد بن نصر وذكرهم بخير وقال قولهم فاعلم أنه صاحب سنة)).

وقال رحمه الله: ((إذا رأيتَ الرجل يذكر ابن أبي داؤد والمريسي أو ثمامة وأبا الهذيل وهشام الفوطي أو واحداً من أتباعهم وأشياعهم فاحذره فإنه صاحب بدعة)).

والعجيب حقاً أنَّ الحلبي قد نقل كلام البربهاري هذا ثم قال ص٢٠٥-٢٠٦: ((فَالْمُلاحَظُ فِي القَائِمَتَيْن - أَهْلِ السُّنَّةِ، وَأَهْلِ البِدْعَة -: أَنَّ هَؤُلاءِ وَأُولَئِكَ - كِلَيْهِما - رُؤُوسٌ فِيمَا هُمْ فِيه: فَأَهْلُ السُّنَّةِ المَذْكُورُون هُمْ رُؤُوسٌ فِي السُّنَّة، وَأَهْلُ البدعةِ المَذْكُورُون هُمْ رُؤُوسٌ فِي البِدْعَة، فَالسُّؤَالُ المُهِمُّ - بَل الأَهَمُّ - هُنَا هُوَ: هَلْ كُلُّ مُشْتَغِلٍ بِالسُّنَّةِ - أَوْ داعٍ إِلَيْهَا عالماً أَوْ طَالِبَ عِلْمٍ - دُونَ أَنْ يَكُونَ رَأْساً فِيهَا يُمْتَحَنُ بِهِ؟! هَلْ يُمْتَحَنُ بِـ (عَلِيّ) وَ(عُلَيَّان) كَمِثْلِ مَا

يُمْتَحَنُ بِأَئِمَّةِ العصر والزَّمَان؟! وَهَلْ كُلُّ مُواقِعٍ لِلْبِدْعَةِ - أَوْ عَامِلٍ بِهَا - دُونَ أَنْ يَكُونَ رَأْساً فِيها يُمْتَحَنُ بِهِ؟! هُنا المِحَكُّ، وَمَرْبَطُ الفَرَسِ؛ كَمَا يُقَال)).

قلتُ:

فأين قول الإمام البربهاري رحمه الله في الامتحان بأهل البدع: ((أو واحداً من أتباعهم وأشياعهم))؟!

فالأمر لا يقتصر على الأئمة والرؤوس فقط كما يزعم الحلبي!، بل محبة أحد أتباع رؤوس البدعة في هذا الزمان - ممن اشتهرت موافقته لأولئك الرؤوس وكان أمره في ذلك ظاهراً لأهل بلدته - أو ذكره بخير: يدل على أنه صاحب بدعة، ومَنْ كان على السنة حتى ظهر أمره لأهل بلدته أنه ينتصر لمذهب أهل الحديث وأهله ويرد على البدع وأهلها، فمَنْ أحبه وذكره بخير فهو صاحب سنة، هذا هو الوسط بين الإفراط والتفريط.

الأصل التاسع: التشنيع على قاعدة (الإلحاق بالمبتدع) على وجه الإطلاق

قال علي الحلبي في [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية – مسألة "البدعة والتبديع" ص١٧٧]: ((وَالخَلَلُ الأَهَمُّ - فِي تَطْبِيقِ هَذا الأَصْلِ اليَوْم - كَامِنٌ فِي تَسَلْسُلِ الحُكْمِ بِالبِدْعَةِ عَلَى مَنْ خَالَفَ غَيْرَهُ فِي الحُكْمِ عَلَى (فُلاَن) أَوْ (عِلاَّن) بِأَنَّهُ: مُبْتَدِع، نَعَم؛ بَعْضُهُم(!) يُنْكِرُ ذَلِكَ (قَوْلاً)، وَلكِنَّهُ يُواقِعُهُ (مُمَارَسَةً)، وَ(حَالاً)!!، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ - حَقًّا - تَبْدِيعٌ؛ فتَرَاهُ يَسْتَعْمِلُ فِي مُخالِفِهِ عِبَاراتٍ شَدِيدَةً، وَأَلْفاظاً قَاسِيَةً؛ (تَكادُ) تَكُونُ - أَحْياناً - مِثْلَ التَّبْدِيعِ، بل أَشَدَّ!، فَتَرَاهُم (!) يَقُولُون لِلمُنْتَقَد: سَاقِطٌ! مُمَيِّع! ضَائِع! مُتَهَاوِن! لاَ يُؤْخَذُ بِقَوْلِهِ! مَتْرُوك! مُتَفَلْسِف!!،... وَأَشْبَاهُ هَذِهِ العِبَارَاتِ الغَلِيظَات!)).

وقال ص١٨٢: ((هذا توكيدٌ لِـمَا كرَّرْتُهُ مِراراً: مِن أنَّ الاختلافَ في التبديعِ - في إطارِ (أهل السُّنَّة) - اختلافٌ سائغٌ؛ لا يُوجِبُ هجراً، ولا إسقاطاً، ولا تبديعاً)).

وقال ص١٩٧: ((فَهَلاَّ كَانَتْ هَذِهِ الأَخْلاقُ العِلْمِيَّةُ المَنْهَجِيَّةُ الأَدَبِيَّةُ العاليةُ هِيَ السَّبِيلَ الأَمْثَلَ عِنْدَ اخْتِلافِنا - نَحْنُ السَّلَفِيِّين - فِي مسألة ما، أو حُكْمٍ مَا عَلَى شَخْصٍ مَا أَنَّهُ مُبْتَدِعٌ، أَوْ يَجِبُ هَجْرُهُ!!، بَدَلاً مِن ذلك التَّسَلْسُلِ المُريع بِأَحْكَامِ التَّبْدِيع، وَالهَجْر، وَالتَّشْنِيع، وَالإِسْقَاط، وَالاسْتِئْصَال - الَّتِي تُمارَس اليَوْمَ - بِصُوَرٍ شَتَّى!!)).

قلتُ:

قاعدة (مَنْ لم يُبدِّع المبتدع فهو مبتدع) لا تثبت بإطلاق ولا تنفى بإطلاق، والحق فيها هو التفصيل، فمَنْ ينتسب إلى غير أهل السنة والجماعة من الفرق الضالة والأحزاب المنحرفة الظاهرة فهو مبتدع ومَنْ لم يُبدِّعه فهو مبتدع يُلحق به، ومَنْ كان ينتسب في الظاهر إلى أهل السنة وقد صدرت منه بدع تخرجه من السنة؛ فإنْ كانت بدعته ظاهرة لا يُختلف فيها ولا يُرتاب فيُلحق به مَنْ يتوقَّف في تبديعه كما بدَّع الإمام أحمد الواقفة في مسألة خلق القرآن، وإنْ كانت خفية وقد أصرَّ عليها بعد النصيحة والبيان حتى حكم أهل العلم بتبديعه، فالذي لا يُبدِّع هذا المبتدع لعدم علمه بحاله الباطن، وإنما يُحسن به الظن ويعلم ظاهر حاله فيحكم على الظاهر الذي يعلمه، فهذا لا يُبدَّع إلا بعد إعلامه بحال هذا المبتدع الخاص وتعريفه بانحرافاته المنهجية وبيانه لفساد تأصيلاته، فإنْ أصرَّ وعاند ورفض تبديعه، وظل يجادل عنه ويدافع وينتصر، ويثني عليه ويلتمس له المعاذير فيُلحق به ولا كرامة له، أما مَنْ يعلم حاله الباطن وما عليه من انحرافات منهجية ومخالفات بدعية ومع هذا لا يُبدِّعه، فهذا قد لا يُبدِّعه لعدم علمه هل قامت عليه الحجة وانقطع العذر أم لا؟! فيتوقَّف في تبديعه من جهة الورع والاشتباه في حاله، وقد يكون من باب التلطف به والرفق والنصيحة والصبر، وقد يكون من باب الموافقة والاتفاق على الأصول ومسائل المنهج!، وقد لا يُبدِّعه لأنه يرى العمل بقاعدة (نصحِّح ولا نجرِّح) أو (نخطِّئ ولا نبدِّع)!، فهذه هي موانع التبديع التي تمنع بعض الناس، فأما المانعان الأخيران فيدلان على انحرافه فيُلحق بالمبتدع، وأما المانع الأول فإنما يُرفَع عنه الاشتباه والورع بدراسة حال هذا المبتدع من خلال كتبه وأشرطته ومواقفه وصحبته ومخرجه ومدخله، وبهذا

لا يبقى متردداً فيه، وأما المانع الثاني فالنصيحة والصبر والرفق ليس من شرطها الدوام والاستمرار!، ولا من مقتضياتها الصحبة والخلطة والمؤانسة في مجالسته والثناء عليه والاعتذار والدفاع والانتصار!، بل يكون الصبر والنصيحة في أول الأمر، فإنْ لم يجد منه تجاوباً وقبولاً للحق وانقياد للحجة فيُلحق بالمبتدع.

ففي طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى: قال عثمان بن إسماعيل السكري سمعتُ أبا داود السجستاني يقول: قلتُ لأبي عبدالله أحمد بن حنبل: أرى رجلاً من أهل السنة مع رجل من أهل البدعة، أترك كلامه؟ قال: ((لا، أو تُعْلِمه أنَّ الرجل الذي رأيته معه صاحب بدعة؛ فإن ترك كلامه فكلِّمه، وإلا فألحقه به، قال ابن مسعود رضي الله عنه:المرء بخدنه))، وفي المصدر نفسه: قال الخلال أخبرنا المروذي: أنَّ أبا عبدالله ذكر حارثاً المحاسبي فقال: ((حارث أصل البلية - يعني حوادث كلام جهم - ما الآفة إلا حارث، عامة مَنْ صحبه انتهك إلا ابن العلاف؛ فإنه مات مستوراً!، حذِّروا عن حارث أشدَّ التحذير)) قلتُ: إنَّ قوماً يختلفون إليه؟ قال: ((نتقدَّم إليهم؛ لعلَّهم لا يعرفون بدعته، فإنْ قبلوا وإلا هجروا، ليس للحارث توبة، يُشهد عليه ويجحد، إنما التوبة لمن اعترف)).

وقال الإمام البربهاري رحمه الله في [شرح السنة ص١٢١]: ((وإذا رأيتَ الرّجلَ يَجلسُ مع رجلٍ من أهلِ الأهواءِ فَحَذِّرْهُ وعَرِّفْهُ؛ فإنْ جَلَسَ معه بعدما عَلِمَ فاتّقِهِ، فإنَّه صاحبُ هوىً)).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [درء تعارض العقل والنقل ٢/ ٩٧]: ((قال الشيخ أبو الحسن الكرجي: وسمعت شيخي الإمام أبا منصور الفقيه الأصبهاني يقول: سمعت شيخنا الإمام أبا بكر الراذقاني يقول: كنتُ في درس الشيخ أبي حامد الإسفراييني، وكان ينهى أصحابه عن الكلام، وعن الدخول على الباقلاني، فبلغه أنَّ نفراً من أصحابه يدخلون عليه خفية لقراءة الكلام، فظن أني معهم ومنهم، وذكر قصة في آخرها: إنَّ الشيخ أبا حامد قال لي: يا بني؛ بلغني أنك تدخل على هذا الرجل يعني الباقلاني، فإياك وإياه فإنه مبتدع

يدعو الناس إلى الضلالة، وإلا فلا تحضر مجلسي. فقلت: أنا عائذ بالله مما قيل، وتائب إليه، واشهدوا عليَّ أني لا أدخل عليه)).

وقال الشيخ حمود التويجري رحمه الله في [القول البليغ ص٢٣٠] بعد أن نقل رواية الإمام أحمد في التعريف بالمبتدع قبل الإلحاق به؛ وقد تقدم ذكرها: ((وهذه الرواية عن الإمام أحمد ينبغي تطبيقها على الذين يمدحون التبليغيين، ويجادلون عنهم بالباطل، فمن كان منهم عالماً بأنَّ التبليغيين من أهل البدع والضلالات والجهالات، وهو مع هذا يمدحهم، ويجادل عنهم؛ فإنّه يلحق بهم، ويعامل بما يعاملون به، من البغض والهجر والتجنُّب، ومن كان جاهلاً بهم، فإنه ينبغي إعلامه بأنهم من أهل البدع والضلالات والجهالات، فإنْ لم يترك مدحهم والمجادلة عنهم بعد العلم بهم فإنه يُلحق بهم، ويُعامل بما يُعاملون به)).

وقال الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله تعالى في مقدمة كتابه [منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف]: ((ويجوز - بل يجب - الكلام في أهل البدع، والتحذير منهم ومن بدعهم أفراداً وجماعات، الماضون منهم والحاضرون؛ من الخوارج والروافض والجهمية والمرجئة والكرامية وأهل الكلام الذين جرهم علم الكلام إلى عقائد فاسدة مثل: تعطيل صفات الله أو بعضها، فهؤلاء يجب التحذير منهم ومن كتبهم وطرقهم الضالة، وما أكثرها، وكذلك مَنْ سار على نهجهم من الفرق (الجماعات) المعاصرة ممن باين أهل التوحيد والسنة ونابذهم وجانب مناهجهم، بل حاربها ونفر عنها وعن أهلها، ويلحق بهم: مَنْ يناصرهم ويدافع عنهم، ويذكر محاسنهم ويشيد بها، ويشيد بشخصياتهم وزعمائهم، وقد يفضِّل مناهجهم على منهج أهل التوحيد والسنة والجماعة)).

وسُئل حفظه الله تعالى [تسجيل بصوته]: ما حكم الذي لا يزال يدافع عن أبي الحسن أو يقول هو متوقف؛ مع العلم أنه قرأ ردود العلماء على هذا الرجل، فهل نهجره ونحذِّر منه؟ جزاكم الله خيراً.

فأجاب الشيخ: ((أمهلوهم، أمهلوهم أياماً أخرى؛ فإن وقَفوا مع الحق ونصروه، ووقفوا ضد الباطل وأهانوه؛ فهم إخوانكم، وإن تمادوا؛ فلا نشكُّ أبداً ولا نتردد أنهم أصحاب أهواء فحينئذٍ يُهجَرون ولا كرامة...، فمَنْ وقَفَ مع أبي الحسن إلى هذا التاريخ لا شك أنه على باطل وإنْ جاء بالمراوغات والحِيَل!، ولكن يُعذَر مرة أخرى ويُمهَل لمدة أسبوع أسبوعين، فإنْ تاب وأناب وسار مع علماء السلف وعلماء المنهج السلفي في ... ونصرة الحق الذي وقفوا إلى جانبه فهو منا وأخونا، ومَن أبى إلا إتباع الشيطان، فحينئذٍ يُهجَر)).

الأصل العاشر: التشكيك بأهل العلم ما سوى الأئمة الثلاثة {الشيخ ابن باز والشيخ الألباني والشيخ ابن عثيمين رحمهم الله}

ذكر عليُّ الحلبي في أثناء دفاعه عن جمعية إحياء التراث الحزبية نصائح الأئمة الثلاثة إليها موهماً القارئ أنهم لا يطعنون بها وإنما ينتقدونها انتقادات يسيرة!، ثم قال [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية ص١٥١-١٥٢]: ((وَلاَ يُقَال: هَؤُلاءِ المَشَايِخ - وَهُم الكِبَارُ الكِبَارُ: ابنُ بَاز، وَالأَلْبَانِيُّ، وَابْنُ عُثَيْمِين-: لاَ يَعْرِفُون(!)، وَنَحْنُ نَعْرِف!!، فَهَذَا كما يقال: عذرٌ أقبح من ذنب!، بل قد يكون غَمْزاً خَفِيّاً في هؤلاء المشايخ!!، وَمَعَ ذَلِك: فَالأَمْرُ لَيْسَ بِهَذِهِ السُّهُولَة!!، إذ يُمْكِنُ أَنْ يُقَال - بالمُقابل – وهو الأقرب إلى واقع العلماء: عَرَفُوا، وَلَكِن: رَأَوُا المَصْلَحَةَ فِي عَدَمِ فِتْنَةِ النَّاسِ بِذَلِك، أو أنَّ مَا أُوخِذُوا بِهِ لاَ يَصِلُ أَنْ يَكُونَ سَبِيلَ تَبْدِيعٍ وَتَضْلِيلٍ لَهُم!!!))، وعلَّق في الحاشية على هذا الكلام بقوله: ((فهذا لمزٌ يُشبِهُ - من بابٍ آخر! - غمزَ عُلمائنا هؤلاء بجهل فقه الواقع!!)).

قلتُ:

يحاول الحلبي منذ فترة من الزمان أن يلصق فهمه ومنهجه بفهم ومنهج الأئمة الثلاثة (الشيخ ابن باز رحمه الله والشيخ الألباني رحمه الله والشيخ ابن عثيمين رحمه الله) في عدة مسائل، ومن هذه المسائل مسألة "التعامل مع المخالف"، وصار معلوماً عند السلفيين أنَّ

تحجير فهم المنهج السلفي على (بعض) علماء العصر هو من محدثات الحلبي في هذا الزمان!، وقد حاول منذ سنين أن يرسِّخ - في نفوس قرائه - فكرة الرجوع إلى الأئمة الثلاثة فقط في المسائل الكبار والنوازل المدلهمة والحكم على الأعيان دون غيرهم من العلماء!؛ حتى لو كان هؤلاء العلماء في زمان أولئك الأئمة فضلاً عمن جاؤوا من بعدهم.

ثم ازداد هذا الأمر في نفس الحلبي بعد أن ردَّت عليه اللجنة الدائمة وحذَّرت من كتبه ومسلكه بعد موت الأئمة الثلاثة!، حتى أصبح الحلبي يعد اتفاق هؤلاء الأئمة الثلاثة قريباً من الإجماع!، قال الحلبي في مقدمة كتابه [التحذير من فتنة الغلو في التكفير الطبعة الثالثة/ دار المنهاج ص٤٠-٤٢]: ((وهذه الرسالة إخواني القراء مجموع فيها كلام ثلاثة من أئمة العلم في هذا العصر، هم المحدِّث العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، والشيخ العلامة الإمام عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، والشيخ العلامة الأصولي الفقيه محمد ابن صالح العثيمين؛ رحمهم الله أجمعين، ونفع الأمة بعلومهم، وأصلح بتراثهم مَنْ انحرف عن نهج الحق وسبيله. إنَّ مشايخنا الأجلاء هؤلاء هم نجوم الهدى، ورجوم العِدى؛ مَنْ تمسَّك بغرْزهم فهو الناجي، ومَنْ ناوأهم وعاداهم فهو المظلم الداجي - [ثم ردَّ الحلبي ما قد يُتهم به من التقليد لهؤلاء الأئمة، وفرَّق بين المسائل الكبار التي لا يتصدَّر لها إلا الكبار من أهل العلم وبين المسائل العلمية التفصيلية التي قد يخفى وجه الحق فيها على آحاد العلماء، ثم قال:] - فالحكم الذي يتفق عليه مثل هؤلاء الأئمة الكبراء والعلماء الفقهاء لا يُبعد عن الصواب كثيراً مَنْ يدَّعي أنه الإجماع، وأنه الحق، وأنه الهدى والرشاد؛ لأنهم أئمة الزمان، وعلماء العصر والأوان، فلعلَّ المخالفَ لهم مفارقٌ للجماعة، ومخالفٌ عن حسن الإتباع وصواب الطاعة)).

ولا ريب أنَّ هذا المسلك فيه تحجير لواسع وبخس للعلماء الآخرين!، لأنَّ هؤلاء الأئمة الثلاثة - وإنْ كنا نعتقد أنهم أعلم الناس في ذلك الزمان - لكنَّ هذا لا يلزم منه أن نعدَّ قولهم إجماعاً أو كالإجماع يجب متابعته ويحرم مخالفته، أو أنَّ مخالفهم في مسألة معينة أو موقف معين يعد مفارقاً للجماعة، فقد خالفهم كمثال على بطلان هذا التحجير: العلامة الشيخ مقبل

رحمه الله تعالى في نازلة من النوازل الكبار وهي مسألة "الانتخابات"، فهل يعد رحمه الله مخالفاً للإجماع مفارقاً للجماعة؟!

وهذا المسلك أول ما يصادم حديث النبي صلى الله عليه وسلم: ((لاَ تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ لاَ يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ كَذَلِكَ))، والعلماء في كل زمان موجودون ويرجع الناس إليهم في النوازل المدلهمة والمسائل الكبار حتى يأتي زمان قبض العلم بقبض العلماء، ولا يبقى عالم على وجه الأرض، ولم يحن هذا الوقت بعد!، فما المقصود أيها الحلبي من إرجاع الناس إلى منهج الأئمة الثلاثة لا غير؟!

أين منهج الأئمة والعلماء قبلهم؟!

وما هو الموقف من منهج العلماء الآخرين في زمان هؤلاء الأئمة الثلاثة وبعد وفاتهم؟!

وهل منهج الأئمة الثلاثة منقطع عمن قبله ومن بعده؟!

والحقيقة أنَّ المتتبع لمنهج الحلبي الجديد يلاحظ الفارق بينه وبين ما كان عليه الأئمة الثلاثة فضلاً عن منهج السلف الصالح عموماً، ولكنَّ الحلبي يأخذ من منهج الأئمة الثلاثة بعض المواقف التي قد توافق هواه فيما يظهر له ولحزبه!، ويُعرض عن تأصيلاتهم الصريحة ومواقفهم الأخرى الحازمة، والأئمة الثلاثة حالهم كحال علماء الأمة الآخرين يصيبون ويُخطئون، ويعرفون أشياء من واقع الدعاة والدعوات وقد تغيب عنهم أشياء أُخر، ويحكمون على ما عرفوا، ويجيبون على قدر ما سُئلوا، ثم إذا تبين لهم خلاف ما أجابوا به صدعوا بالحق ورجعوا عما كانوا عليه، وهذه حقيقة لا خلاف فيها، لكنَّ الحلبي يحاول تتبع رخص العلماء في نصرة باطله، ثم يزعم أنه على منهج الأئمة الثلاثة، وهذا لا ينخدع به إلا بعض العوام والمبتدئين الذين لا علم لهم بتلاعبه وأحواله.

ثم لماذا يطالبنا الحلبي بالرجوع إلى الأئمة الثلاثة دون غيرهم ولا يُطالبنا بالرجوع إلى الأئمة المتقدمين مالك والشافعي وأحمد بن حنبل والسفيانين وابن سيرين وأيوب السختياني

وعبدالله بن المبارك والفضيل بن عياض والحسن البصري والبربهاري وابن بطة والبخاري ومسلم وأبي داود والرازيين وغيرهم؟!

- فإذا كان مستند الحلبي في ذلك مقولة ابن مسعود رضي الله عنه: ((مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُسْتَنًّا فَلْيَسْتَنَّ بِمَنْ قَدْ مَاتَ، فَإِنَّ الْحَيَّ لَا تُؤْمَنُ عَلَيْهِ الْفِتْنَةُ، أُولَئِكَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ: أَبَرُّ هَذِهِ الْأُمَّةِ قُلُوبًا وَأَعْمَقُهَا عِلْمًا وَأَقَلُّهَا تَكَلُّفًا، قَوْمٌ اخْتَارَهُمْ اللهُ لِصُحْبَةِ نَبِيِّهِ وَإِقَامَةِ دِينِهِ، فَاعْرِفُوا لَهُمْ حَقَّهُمْ، وَتَمَسَّكُوا بِهَدْيِهِمْ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْهُدَى الْمُسْتَقِيمِ))، فهو رضي الله عنه بهذا الأثر يحثُّ على الاقتداء بالصحابة، وقد وردت الآيات والأحاديث في بيان ذلك، وغيرهم لا يصل إلى مرتبتهم في ذلك، ولو فرضنا أنه رضي الله عنه أراد العموم لا خصوص الصحابة، فالأئمة الأوائل في القرون المفضلة هم قبل الأئمة الثلاثة في هذا العصر، فعلى هذه القاعدة يجب الرجوع إليهم لا إلى من جاء بعدهم؟!

- وإنْ كان مستنده أنهم عاصروا هذه الفتن والأحداث والنوازل والمسائل الكبار وتكلَّموا فيها؛ فجوابه: أنَّ الأئمة الثلاثة لم يعاصروا أهل البدع والمناهج المحدثة بعد موتهم، فالواجب الرجوع إلى العلماء المعاصرين لها إنْ كان الضابط في الرجوع إلى العلماء معاصرة الأحداث والوقائع، أليس كذلك؟! أم الكيل بمكيالين؟

ويكفينا في ردِّ هذه الدعوى ما قاله الحافظ الذهبي رحمه الله في [سير أعلام النبلاء ٧/ ١١٧]: ((قَالَ إِسْحَاقُ بنُ رَاهَوَيْه: إِذَا اجْتَمَعَ الثَّوْرِيُّ وَالأَوْزَاعِيُّ وَمَالِكٌ عَلَى أَمرٍ فَهُوَ سُنَّةٌ. قُلْتُ (الذهبي): بَلِ السُّنَّةُ مَا سَنَّهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالخُلَفَاءُ الرَّاشِدُوْنَ مِنْ بَعْدِهِ، وَالإِجْمَاعُ هُوَ مَا أَجْمَعَتْ عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الأُمَّةِ قَدِيْماً وَحَدِيْثاً؛ إِجْمَاعاً ظَنِّياً أَوْ سُكُوتِيّاً، فَمَنْ شَذَّ عَنْ هَذَا الإِجْمَاعِ مِنَ التَّابِعِيْنَ أَوْ تَابِعِيْهِم لِقَوْلٍ بِاجْتِهَادِه احْتُمِلَ لَهُ، فَأَمَّا مَنْ خَالَفَ الثَّلاَثَةَ المَذْكُوْرِيْنَ مِنْ كِبَارِ الأَئِمَّةِ، فَلاَ يُسَمَّى مُخَالِفاً لِلإِجْمَاعِ!، وَلاَ لِلسُّنَّةِ!، وَإِنَّمَا مُرَادُ إِسْحَاقَ: أَنَّهُم إِذَا اجْتَمَعُوا عَلَى مَسْأَلَةٍ، فَهُوَ حَقٌّ غَالِباً، كَمَا نَقُوْلُ اليَوْمَ: لاَ يَكَادُ يُوجَدُ الحَقُّ فِيْمَا اتَّفَقَ أَئِمَّةُ

الاجْتِهَادِ الأَرْبَعَةُ عَلَى خِلاَفِه، مَعَ اعْتِرَافِنَا بِأَنَّ اتِّفَاقَهُم عَلَى مَسْأَلَةٍ لاَ يَكُوْنُ إِجْمَاعَ الأُمَّةِ!، وَنَهَابُ أَنْ نَجْزِمَ فِي مَسْأَلَةٍ اتَّفَقُوا عَلَيْهَا بِأَنَّ الحَقَّ فِي خِلاَفِهَا)).

والغريب أنَّ الحلبي انتقد رسالة الشيخ عبدالمحسن العباد حفظه الله "رفقاً أهل السنة بأهل السنة" عدة انتقادات في صلب الرسالة وتوجيهاتها!، ومن تلك الانتقادات: ما وجَّه به الشيخ العباد حفظه الله من لزوم الرجوع إلى اللجنة الدائمة في الحكم على الأعيان، وهذا ما لا يقبله الحلبي أبداً ولو كان توجيهاً من أحد كبار العلماء الذين يثق بهم هو في هذا العصر!، لأنَّ اللجنة الدائمة هي التي حذَّرت الحلبي من مسالك الإرجاء وحذَّرت من كتابيه في مسائل الحكم والإيمان والعمل!، وقد انتقد الحلبي توجيه الشيخ العباد بقوله كما في [مجلة الأصالة العدد/ ٤٣ التابعة لمركز الإمام الألباني!]: ((ذِكرُ "رئاسة الإفتاء" ـ الموقَّرة ـ في بلاد الحرمين ـ لِتكون المرجع الوحيدَ للسؤال عن الأشخاص أو الجماعات: أمرٌ حسنٌ جيِّد؛ لكنّ الإلزامَ به لِعُموم المُسلمين في العالم عسرٌ!، قد يكون صعبَ التحقيق جدًّا!؛ وذلك من وجهين:

أ- أَنّ "رئاسة الإفتاء" ـ الموقَّرة ـ هيئةٌ رسميّة تابعة لدولة إسلامية!، ومثلها في ذلك ـ ولو مِن طَرَفٍ! ـ "إفتاء الأزهر"!!؛ فنخشى أنْ يكـونَ الإلزامُ بها سبيلًا للإلزام بغيرها من غيرها!. ولهذا سلبيّاتُهُ الشديدةُ التي لا تخفى!!. نعم؛ قد يكونُ ذلك نافعًا وكافيًا لأهل بلاد الحرمين فيما بينهم أنفسِهم!!؛ لِما يتضمَّنه هذا الحَدُّ مِن نفي هاتيك السلبيّاتِ المتوقّعة، فضلًا عن قطعِ هذا العبث الدائر السائر مِن بعض الجهاتِ هناك!!.

بينما لو جَعَلْنا الحُجَّةَ وحدَها هي المُرَجِّحَةَ لقولِ أيِّ قائلٍ ـ هيئةً كان أم فردًا ـ في جميع بلاد المسلمين: فهذا سبيلُ الحقِّ، وأَهل الحقِّ، وهُو ـ في الوقت نفسِه ـ إغلاقٌ لذاك الطريق الوَعْرِ السلبيِّ المشار إليه قَبْلُ، مع كُلِّ الاحترام والتقدير لـ"رئاسة الإِفتاء" المبجَّلة، وغيرها من الهيئات العلميَّة المعتبرة.

ب- من قواعد العلم: "الحكم على الشيء فَرْعٌ عن تصوُّره"، وهذا أمرٌ لا يتحقّق صوابُ الإفتاءِ في ضَوْئِهِ إلا مِن خلال التّواصُل التامّ أو شبهه بين "رئاسة الإفتاء" من جهةٍ،

وبين أهل العلم وطلبَته ـ مِن أهل السنة ودُعاة منهج السَّلف ـ من جهة أخرى؛ حتى يكونَ تصوُّر حقائق الأفراد والجماعات المسؤولِ عنهم في سائر البلدان على أقرب وُجُوه الصواب، وأدناها إلى الكمال، وهذا أَمْرٌ ـ فوا أَسفاه ـ غيرُ مُتَحقِّقٍ على الوَجْهِ الكافي، وإنْ وُجِدَ منه شيءٌ: فليس هو المطلوب، وعسى أن يتحقق على ما نرجو، وأن تزولَ عقباتُهُ، وتُحْمَدَ عَوَاقِبُهُ)) انتهى كلام الحلبي.

فلماذا لا يقبل الحلبي حصر العلماء في (علماء اللجنة الدائمة) فقط كما حصر هو العلماء في (الأئمة الثلاثة) فقط؟!

وهل يُعدُّ ما ذكره الحلبي من حاجة اللجنة الدائمة إلى التواصل مع دعاة المنهج السلفي لتصور حقائق الدعاة والدعوات قبل الحكم عليهم؛ من اللمز الذي يشبه همز العلماء بالجهل في فقه الواقع كما يُعرِّض بالسلفيين في كلامه أعلاه؟!

والغريب مرة أخرى؛ أنَّ الحلبي لما اطَّلع على خطأ سماحة المفتي الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ حفظه الله لما سُئل عن تفسير الظلال لسيد قطب، والذي استغله بعض الحزبيين قائلاً: ((فَلا شَكَّ أَنَّ رَأْيَهُ يَلْقَى قَبُولاً عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ))، فردَّه الحلبي في مقال له بعنوان [مَعَ كلمة فضيلة الشيخ المُفتي في(سيّد قُطب) تأْييد؛ لا تقليد!] قائلاً: ((هَذَا هَكَذا صَنِيعُ العَوَامِّ وَالْمُقَلِّدَةِ؛ أَمَّا أَهْلُ العِلْمِ الْمُحَقِّقُون وَطُلاَّبُهُ الْمُتْقِنُون: فَعِنْدَهُمْ مِيزَانُ الحَقِّ الْمُسْتَقِيم الَّذي يَقِيسُونَ بِهِ مَقَالاَتِ الخَلْقِ صِحَّةً وَخَطَأً، صَوَابَاً وَغَلَطاً!!، فَالكَبِيرُ هُوَ الحَقّ بِبَهَائِهِ، لا الأَسْمَاءُ ولا الأَشْخَاصُ سِوَى رُسُلِ الله وَأَنبيائِهِ)).

وقال في أوله: ((ولولا علمُنا اليقينيُّ بأنَّ هؤلاء النَّفَرَ لا ينشُرون مِن كلامِ فضيلتِهِ إلا ما يوافق أهواءَهم أو يُطابقُ أغراضَهم!؛ لَمَا كَتَبْنا هذا التعقيب، ولَمَا أشَرْنا إليه مِن بعيدٍ أو قريب، ولكنَّ الأمر – مِن قبل ومِن بعد – كما قاله الأئمَّة: «ما مِن أحدٍ إلا رادٌّ ومردودٌ عليه : إلا النبيَّ صلى الله عليه وسلم» نصحاً للأُمّة، وَهَذا نَفْسُهُ تَماماً ما ذَكَرَهُ فَضِيلَةُ الشَّيْخ سَعْدُ الحُصَيِّن حَفِظَهُ اللهَّ فِيَما كَتَبَهُ لِفَضِيلَةِ الشَّيْخ الْمُفْتِي (بِتارِيخ: ١٥/٨/١٤٢٦هـ) – تَعْقِيباً عَلى

كَلامِهِ المَذْكُور فِي (سَيِّد قُطب)، حَيْثُ قال له: «إِنَّ الحِزْبِيِّين يَسْتَفْتُونَ لاستِغْلالِ الفَتْوَى إِذَا كَانَتْ فِي صالحِهِمْ، وَدَفْنِهَا إِذَا لَمْ تَصْلُح لِلدِّعايَةِ لَهُم؛ كَمَا فَعَلُوا هَذِهِ المَرَّة، وَمَا قَبْلَها مُنْذُ عَهْدِ ابْنِ بَاز رَحِمَهُ اللهُ»، فَنَقُول وبِاللهِ تَعالى نَصُولُ وَنَجُول: إِنَّ أَهْلَ العِلْمِ دائِماً عَلَى كَلِمَةٍ وافِيَةٍ كافِيَةٍ شافِيَة؛ أَنَّ "مَن عَلِمَ حُجَّةٌ عَلى مَن لا يَعْلَم". وَقَدْ فاتَ هَؤُلاءِ الفَرِحِينَ بِهَذا المَنْقُول عَن فَضِيلَتِه نَفَعَ اللهُ بِهِ أو فوّتوا على أنفسهم!! - ما وَرَدَ عَن فَضِيلَتِهِ نفسِه وَفّقهُ اللهُ - مِن جَوابٍ تَالٍ لِتِلْكَ الكَلِمَة - عَلَى ما نُقِلَ عَنْهُ بِصَوْتِهِ - رَدًّا عَلى مَن طَعَنَ فِي الصَّحابِي الجَلِيل مُعاوِيَة بن أَبِي سُفيان وَكانَ المَنْقُولُ هُوَ كَلامَ (سيّد) نَفْسِهِ - دون ذِكره له باسْمِهِ -؛ فَكانَ جَوابُهُ -حَفِظَهُ اللهُ وَنَفَعَ بِهِ- ما نَصُّهُ: «هَذا قَوْلٌ باطِلٌ، وَقائِلُهُ ضالٌّ مُضِلٌّ، مُكَذِّبٌ لِلحقِّ، مُنْكِرٌ لِلحقّ»، وَقالَ رَدًّا عَلى كِلَمَةٍ أُخْرى قالَهَا (سَيِّدٌ) نفسُه: «هَذا كَلامُ باطِنِيٍّ خِبيث، أو يَهُودِيٍّ لَعِين، ما يتكَلَّمُ بِهَذا مُسْلِم»)) انتهى كلام الحلبي.

وهذا هو جوابنا تماماً على صنيع الحلبي الذي يستغل بعض الفتاوى أو الكلمات التي تصدر من الأئمة الثلاثة، والإعراض عن الفتاوى الأخرى؟!

أقول:

ومما يجدر التنبيه عليه هنا؛ أنَّ مقال الحلبي سالف الذكر الذي ردَّ فيه خطأ سماحة المفتي اشتمل على أمور تنقض ما يُنكره الحلبي على السلفيين من ردهم عليه في ثنائه على رسالة عمان!:

١- فالحلبي يُنكر على السلفيين أنهم يردون عليه خطأً قديماً، لأنَّ ثناءه على رسالة عمان كان في خطبة جمعة بتاريخ ٨ شوال ١٤٢٦هـ، الموافق ١١/ ١١/ ٢٠٠٥ بالإفرنجي، والرد على ثنائه كان في نهاية عام ٢٠١٠ بالإفرنجي، فهو يستغرب سكوت السلفيين عليه طيلة هذه المدة، مع أنهم لم يطَّلعوا على هذا الثناء إلا بعد ظهور انحرافاته المنهجية وتأصيلاته الباطلة، بينما الحلبي نفسه يُنكر في عام ٢٠٠٩ بالإفرنجي ثناء المفتي الذي كان في كتاب التوحيد/ الدرس السادس، تاريخ المحاضرة: ٢٤/ ٦/ ١٤٢٦هـ، ٢/ ٨/ ٢٠٠٥ بالإفرنجي!، بالدعوى

نفسها وهو أنَّ البعض أطلعه على هذا الكلام القديم الذي انتشر واستغله الحزبيون!، فقد قال الحلبي في أول رده: ((فَقَدْ أَوْقَفَنَا بَعْضُ الإِخْوَةِ الغَيُورِين -مِن طَلَبَةِ العلمِ -جزاهم اللهُ خيراً- عَلَى كَلامٍ مَنْسُوبٍ إلى فَضِيلَةِ الشَّيْخِ المُفتي عَبد العَزِيز بن عَبد اللهَّ آل الشّيخ -وَفّقه المَوْلى-: فِيهِ شَيْءٌ مِن الدِّفاع (العامّ) عَن بَعْضِ كَلاَمِ (الكاتب) سيّد قُطب -غفر الله له -الَّذِي فِيهِ انْحِرافٌ، وَغُلُوٌّ، وَمُخَالَفَاتٌ شَرْعِيَّة ،وعقائديّة، ثم رأَيْنا أَنَّ كَلاَمَهُ -حَفِظَهُ اللهَّ- قَد (سَوَّقَهُ) كَثِيرٌ مِمَّن عُرِفُوا بِالحِزْبِيَّةِ وَنُصْرَتِهَا، فَضْلاً عَن انتِشَارِهِ فِي عَدَدٍ كَبِيرٍ مِن صَفَحاتِ (الإِنْتَرنِت)؛ فَرِحِينَ بِه أصحابُهُ وناشروه! مُسْتَغِلِّينَهُ لِضَرْبِ أَهْلِ السُّنَّة، وَدُعاةِ مَنْهَجِ السَّلَف)).

٢- كون دفاع المفتي عاماً - كما وصفه الحلبي في كلامه السابق - لم يسوِّغ للحلبي السكوت عن خطئه، لكنه يُطالب السلفيين بترك الرد عليه في ثنائه على رسالة عمان بدعوى أنَّ ثناءه كان عاماً!، فيقول: ((ثُمَّ أَطْلَعْتُهُ على تلكَ الكُلَيْمات (!) التي تحوِي ثنائي العامَّ - في خُطْبَتِي المشهورة - على عُمومِ فَحْوَى الرِّسالة المذكورة))!.

٣- اعتذار سماحة المفتي لسيد قطب بكونه يكتب بلغة عالية وأسلوب ثقافي إنشائي قد لا يفهمه البعض كما أراده سيد، لم يقبله الحلبي فقال في رده: ((فَجَوابُهُ مَا قَالَهُ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابْنُ تَيْمِيَّة فِي «دَرْءِ التَّعَارُض» (٦/ ١٧١) لَمَّا ذَكـرَ -رَحِمَهُ اللهَّ- مَن لا يُوافِقُونَ بَعْضَ أَقْوالِ أَهْلِ البِدَع؛ لَكِنَّهُم (يتلمَّسون) لهم الأعذارَ؛ فـ: "يَقُولُون: نَحْنَ لا نَفْهَمُ هَذا! أَو يَقُولُون: هَذا ظاهِرُه كُفْرٌ!! لَكِن قَد تَكُونُ لَهُ أَسْرارٌ وَحَقائِقُ يَعْرِفُها أَصْحابُها"!!، فَمَا أَشْبَهَ الأَمْسَ بِاليَوْم؟!!))، وكلام شيخ الإسلام رحمه الله هذا كان في معرض رده على الذين يعتذرون لابن عربي في مسألة وحدة الوجود!، بينما الحلبي يعتذر لرسالة عمان بقوله: ((صِيغَتْ "رسالة عمّان" بلُغة "دبلوماسيَّة"؛ لأنَّها في الأصل مُوجَّهة لفئاتٍ معيَّنَة مِن النّاس؛ وليس لعامَّتِهِم، حتى يعرفوا حقيقة دينِ الإسلام ولو بالجملة))، والسلفيون لا يقبلون منه هذا الاعتذار كما لم يقبل اعتذار سماحة المفتي!، ويذكرون في ردهم عليه كلام شيخ الإسلام

رحمه الله فيمن يعتذر لأهل بدعة الاتحاد والحلول، فلا يقبل هذا الحلبي أيضاً، ويعده من الغلو!، أو يعده تكفيراً له!.

٤- اعتذار سماحة المفتي لسيد قطب بكونه ليس من أهل التفسير ولهذا صدرت منه بعض الأخطاء، كذلك لم يقبله الحلبي فقال في رده عليه: ((مَنْ «لَيْسَ مِنْ أَهْلِ التَّفْسِيرِ» كَيْفَ يَخُوضُ فِيمَا لاَ يَدْرِي؟! وَكَيْفَ يُمْكِنُ ضَبْطُ عَشْوَائِهِ فِيهِ؟! كـ(طَبِيبٍ) عَمِلَ مُهَنْدِساً!، أَو مُزارِعٍ عَمِلَ نَجَّاراً؟! فَأَيُّ فَسَادٍ سَيُنْتِجُ ذا إِذَنْ!!))، بينما يعتذر لرسالة عمان بقوله: ((صدرَتْ باسمِ وليِّ أمرِ بلادِنا "الملك عبد الله الثاني بن الحسين" جَمَّلَهُ اللهُ بتقواه، وليست صادرةً مِن وزارة أوقاف، أو هيئة جامعيّة، أو أيّ جهة أُخرَى غيره))!، فنقول: مَنْ كان هذا حاله هل توصف رسالته بأنها سباقة لشرح رسالة الإسلام الحق الوسطية؟!

٥- وصفُ سماحة المفتي لسيد قطب بالغَيرة والحمية الإسلامية والجهاد في سبيل الله والشهادة!!، رده الحلبي بقوله: ((الغَيْرَةُ الإِسْلاَمِيَّةُ، وَالحَمِيَّةُ لِلإِسْلاَمِ أَيْضاً هِيَ الَّتِي دَفَعَتِ الخَوَارِجَ لِلتَّكْفِيرِ، وَالمُعَطِّلَةَ لِلتَّأْوِيلِ، وَالمُشَبِّهَةَ لِلتَّجْسِيمِ، وَالرَّوَافِضَ لِلسَّبِّ، وَالمُرْجِئَةَ لِلتَّخْذِيلِ، وَالقَدَرِيَّةَ لِلنَّفْيِ، وَ...، وَ...!!!، وما مِن مُبتدعٍ ولا مُنحرفٍ إلا وله شبهةٌ يتترَّسُ بِهَا، والنِّيَّةُ الحَسَنَةُ لاَ تَجْعَلُ البَاطِلَ حَقًّا، وَ«كَمْ مِنْ مُرِيدٍ لِلحَقِّ لَنْ يُصِيبَهُ»))، بينما اعتذر لرسالة عمان بقوله: (("رسالة عمّان" شَرحٌ مُوجزٌ وعامّ، وبعِباراتٍ لطيفةٍ غير عَسِرَة؛ تُبَيِّنُ شمائلَ الإسلام وخِصالَه العِظام؛ دَفَعَ إلى كتابتِها الواقعُ المرُّ الذي يعيشُهُ الإسلام والمُسلمون في ظِلِّ المتغيِّرات العالميَّة الكثيرة))، وقوله: ((فلْنَتَذَكَّرْ جميعاً الظَّرْفَ الذي يعيشُهُ المُسلمونَ، والحالَ الواهيَ الواهِنَ الذي تحياهُ الأُمَّة، والضعفَ الساريَ في جَسَدها، والتبعيَّة الشديدة المفروضة عليها؛ مِن أعدائِها شرقاً وغَرباً)).

٦- ألزم الحلبي سماحة المفتي بعدم مخالفة العلماء في سيد قطب فقال: ((وَالظَّنُّ الحَسَنُ بِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ المُفْتِي -نَفَعَ اللهُ بِه- لَوْ أُوقِفَ عَلَى هَذِهِ الحَقائِقِ- أَو بَعْضِهَا - أَنْ لا يُخَالِفَ فَتَاوَى مَشايِخِ العَصْرِ وَعُلَمائِهِ - مِمَّنْ هُم فِي طَبَقَةِ شُيُوخِه -؛ وَأَوَّلُهُم وَأَوْلاهُم سَلَفُهُ فِي مَنْصِبِ

الإِفْتاءِ الإِمَامُ العَلاَّمَةُ الشَّيْخ عَبْد العَزِيز بِن باز -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى- وَهوَ مَن هو، فعندما نُقل لسماحتِه -رحمه الله - كلامُ (سيّد قطب) في نبيِّ الله موسى عليه السلام، وَقَوْلُهُ فِيهِ؛ أنّه: «نموذجٌ للزعيمِ المُنْدَفعِ العصبيِّ المزاجِ»!!، قال سماحتُهُ: «الاستهزاء بالأنبياء ردَّةٌ مستقلةٌ»))، بينما الحلبي لا يرى (الإلزام) في الحكم على الأعيان!!!.

فما الفارق بين رد الحلبي على سماحة المفتي، وبين رد السلفيين على الحلبي؟!

لماذا الأول غير مستنكر، بينما الثاني مستنكر عند الحلبي وحزبه؟!

وفي خاتمة هذا الملخص أقول:

- قد تكلَّم في (علي الحلبي) جماعةٌ من أكابر أهل العلم في هذا العصر، وحذَّروا منه ومن مسالكه في تزيين الباطل وتحريف الكلام، منهم علماء اللجنة الدائمة (سماحة المفتي الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ حفظه الله، والشيخ عبدالله الغديان رحمه الله، والشيخ صالح الفوزان حفظه الله) فقالوا في فتوى خاصة به، جاء فيها: ((بناه مؤلِّفه على مذهب المرجئة البدعي الباطل))، ((وهذا إنما هو مذهب المرجئة))، ((تعليقه على كلام مَنْ ذكر من أهل العلم بتحميل كلامهم ما لا يحتمل))، ((فإنَّ اللجنة الدائمة ترى أنَّ هذين الكتابين: لا يجوز طبعهما ولا نشرهما ولا تداولهما لما فيهما من الباطل والتحريف، وننصح كاتبهما أن يتقي الله في نفسه وفي المسلمين؛ وبخاصة شبابهم، وأن يجتهد في تحصيل العلم الشرعي على أيدي العلماء الموثوق بعلمهم وحُسن معتقدهم، وأنَّ العلم أمانة لا يجوز نشره إلا على وفق الكتاب والسنة، وأن يقلع عن مثل هذه الآراء والمسلك المزري في تحريف كلام أهل العلم، ومعلوم أنَّ الرجوع إلى الحق فضيلة وشرف للمسلم)).

وقال الشيخ صالح الفوزان حفظه الله تعالى في تقريظه لكتاب رفع اللائمة عن فتوى اللجنة الدائمة: ((على الأخ الشيخ علي بن حسن إذا كان ولا بُدَّ مِن نقل كلام أهلِ العلم أن يستوفِيَ النَّقلَ مِن أوَّله إلى آخره، ويجمعَ كلام العالم في المسألة من مُختلفِ كُتُبِه حتى يتَّضحَ مقصوده، ويردَّ بعض كلامه إلى بعض، ولا يكتفي بنقل طرف ويترُك الطَّرَف الآخر؛ لأنَّ هذا يسبِّبُ سوءَ الفهم وأن ينسِبَ إلى العالم ما لم يقصِده)).

ولما بلغه دعوى أنَّ اللجنة الدائمة رجعت عن فتواها في الحلبي قال الشيخ الفوزان حفظه الله: ((هذا كذب كله، اللجنة ما تراجعت، ولا تَراجُع إن شاء الله عن الحق وبيان الباطل، ولا زار اللجنة أحد، ولو زارها؟! ماذا إذا زارها؟!، اللجنة ما تتراجع عن الحق أبداً، ومن الواجب أنه هو الذي يتراجع عن الباطل ويتوب إلى الله عز وجل)).

ولما قيل له: هل صحيح أنَّ خلاف اللجنة الدائمة مع علي الحلبي خلاف صوري؟

كان جوابه حفظه الله: ((ما احنا بحاجة لإنسان جديد يأتي ويلخبط الناس بأفكاره وجهله وتخرصاته، ما احنا بحاجة لأمثال هؤلاء، يكفينا قول علمائنا وما دونوه في الكتب الصحيحة من كتب الفقه وكتب العقيدة، يكفينا هذا ونمشي عليه، ونترك هذه الكتابات الجديدة، وهذا التعالم الجديد الذي شغل الشباب وشغل الناس)).

ولما سُئل الشيخ عبدالله الغديان رحمه الله عن علي الحلبي قال: ((اتركوه، لأنَّ هذا هو الذي يقود مذهب المرجئة في المملكة)).

وممن حذَّر من الدراسة عند علي الحلبي وردَّ عليه بعض تأصيلاته وأنكر عليه دفاعه عن أبي الحسن المأربي وأضرابه وأصولهم الباطلة؛ الشيخان أحمد بن يحيى النجمي رحمه الله ومحمد بن عبدالوهاب البنا رحمه الله.

وهذا كله قبل أن يُخرج الحلبي كتابه [منهج السلف الصالح] الذي أظهر فيه - وفي غيره من كتبه ومقالاته ومجالسه الصوتية - الأصول المخالفة لمنهج السلف الصالح!!.

ثم بعد ظهور حاله؛ صرَّح بتبديعه كلٌّ من الشيخ زيد المدخلي والشيخ ربيع بن هادي المدخلي والشيخ عبيد الجابري والشيخ محمد بن هادي المدخلي والشيخ عبدالله بن عبدالرحيم البخاري حفظهم الله وغيرهم من أهل العلم والمشايخ الفضلاء في عدد من البلدان.

ومما قاله فيه الشيخ ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله في جلسة خاصة: ((ما بدَّعتُ علي حسن حتى لا تكون فرقة، ولكن أبى إلا الحرب!، يعني هذه الأمور كلها وأنا صابر عليه!، وأنا أصبر!، أدانه العلماء شوف لأنه مرجيء وخائن في النقل، ويجيني الناس وأنا ألطف الجو وأجي أدافع عنه، وأقول: كلهم سلفيون، والحزبيون يطعنونني بخنجر، أدانه العلماء أدانوه بالبدعة وقالوا عنه أنه صاحب فتنة وأنه خائن يسرق كلام غيره ومع هذا وأنا صابر عليه بارك الله فيك، وهذا الصبر الطويل لو عنده شرف ولو عنده مروءة لكان هناك فائدة، قام ألَّف كتاب ضدي، ألَّف كتاب ثاني ضدي، وأنا صابر عليه بارك الله فيك، وفتح موقع ضدي، وأنا صابر عليه)).

وقال فيه: ((عليٌّ الحلبي من أحط أهل البدع)).

وقال: ((إنَّ علي حسن على ضلال كبير وضلالات وفتن لا يعلمها إلا الله)).

وقال فيه الشيخ عبيد الجابري حفظه الله تعالى: ((أنا أعرف الشيخ ربيع من سنين كثيرة، وعرفت عنه وفقه الله تعويله على الدليل، بعد أن ينصح المخالف حتى ينفد صبره، وبعد ذلك يقول ما توصل إليه، وقد قام الدليل عندنا فيما اطلعنا عليه من قبل الشيخ ربيع أخينا الكبير وفقه الله، ومن قبل قراءاتنا التي لم نظهرها أنَّ (علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد) المتلقب بالأثري ليس صاحب أثر!، بل هو مبتدع ضال مضل، داعية ضلال، مفسد في العباد والبلاد. ومن خلال تجمعكم، ومن خلال شبكة سحاب السلفية وغيرها إن كانت هناك مواقع مشارة، أُحَذِّرْ جميع المسلمين من هذا الرجل حيث كانت وجهته، وأدعوهم إلى بغضه ومفاصلته في الله حتى يراجع السنة، ويتبرأ من كل ضلالة نشرها جملة وتفصيلاً علناً، كما أُحَذِّرْ أيضاً من المركز المسمى "مركز الإمام الألباني"، فما هو إلا مصيدة وفخ وشبكة ينصبها علي وأتباعه؛ لتضليل المسلمين والمسلمات)).

- وأما العلامة المجاهد والشيخ الفاضل ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله؛ فقد أثنى عليه أكابر العلماء الثلاثة - ممن يتمسَّح بهم الحلبي وحزبه! - وغيرهم، وأيدوا ردوده وأشادوا بها، منهم الشيخ ابن باز والشيخ الألباني والشيخ ابن عثيمين والشيخ مقبل بن هادي الوادعي والشيخ محمد آمان الجامي والشيخ أحمد النجمي رحمهم الله، والشيخ صالح الفوزان والشيخ صالح اللحيدان والشيخ عبدالعزيز آل الشيخ والشيخ عبدالمحسن العباد حفظهم الله، وغيرهم من العلماء والمشايخ.

وقد أحسن مَنْ قال:

أولئك آبائي فجئني بمثلهم ... إذا جمعتنا يا جرير المجامع

قال الإمام الشيخ الألباني رحمه الله في شريط [الموازنات بدعة العصر]: ((وباختصار أقول: إنَّ حامل راية الجرح والتعديل اليوم في العصر الحاضر وبحق هو: أخونا الدكتور ربيع، والذين يردون عليه لا يردون عليه بعلم أبدًا، والعلم معه. وإنْ كنتُ أقول دائمًا وقلتُ هذا الكلام له هاتفيًا أكثر من مرة: أنه لو يتلطَّف في أسلوبه يكون أنفع للجمهور من الناس سواء كانوا معه أو عليه. أما من حيث العلم فليس هناك مجال لنقد الرجل إطلاقًا، إلا ما أشرتُ إليه آنفًا من شيء من الشدة في الأسلوب. أما أنه لا يُوازِن: فهذا كلام هزيل جدًا لا يقوله إلا أحد رجلين: إما رجل جاهل فينبغي أن يتعلم، وإلا رجل مغرض، وهذا لا سبيل لنا عليه إلا أن ندعو الله له أن يهديه سواء الصراط)).

وقال العلامة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله في شريط [الأسئلة السنية لعلاّمة الديار اليمنية، أسئلة شباب الطائف]: ((مِنْ أبصر الناس بالجماعات وبدخن الجماعات في هذا العصر: الأخ الشيخ ربيع بن هادي حفظه الله، مَن قال له ربيع بن هادي: إنه حزبي فسينكشف لكم بعد أيام إنه حزبي!!، ستذكرون ذلك، فقط الشخص يكون في بدء أمره متسترًا ما يحب أن ينكشف أمره لكن إذا قوي وأصبح له أتباع ولا يضره الكلام فيه أظهر ما عنده!!، فأنا أنصح بقراءة كتبه والاستفادة منها حفظه الله تعالى)).

وقال أيضًا كما في [شريط ثناء العلماء على الشيخ ربيع – تسجيلات منهاج السنّة]: ((بحمد لله أهل السنة يغربلون المجتمع غربلة؛ الشيخ ربيع، "لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك"، الشيخ ربيع في أرض الحرمين ونجد، نعم بحمد الله يغربل الحزبيين غربله ويبيّن ما هم عليه)).

وقال أيضًا في جواب له على سؤال: ((وأنا أنصح الأخوة بالاستفادة من كتب أخينا الشيخ ربيع بن هادي حفظه الله تعالى: فهو إن شاء الله بصير بالحزبيين، ويخرج الحزبية بالمناقيش، قال بعضهم: إنّ بعض المُحشِّين على الكشاف يخرج الاعتزال بالمناقيش، هذا أيضًا يخرج الحزبية بالمناقيش، أنا أنصح بالاستفادة من كتبه، وكذلك بالاستفادة من أشرطته)).

وقال في كتاب [تحفة القريب والمجيب] لما سئل عن العلماء الذين يرجع إليهم؟ قال: ((والشيخ ربيع بن هادي المدخلي: فهو آية من آيات الله في معرفة الحزبيين)).

- وسُئل علي الحلبي قديماً السؤال الآتي: ما هو رأي الشيخ في الشيخ ربيع المدخلي والشيخ مقبل الوادعي؟

فكان جوابه: ((مثلي لا يُسأل عنهما، هما يُسألان عني)).

فقال له السائل: ما رأيكم فيمن يقول عن الشيخ ربيع أنه عنده غلو في مسألة الردود؟!

فقال الحلبي: ((هذا غير مقبول منه هذا القول!!!، وإن كُنت أريد أن أقول: يُقبل منه هذا القول بالنسبة لغيره ممن يُخالف الشيخ ربيعاً، لأنَّ الذين يُخالفون الشيخ ربيعاً في العادة لا ينتقدون عليه أنه عنده غلو في الردود، هذا انتقاد مقبول - قد يكون له وجهة نظر، وإنْ كانت باطلة ومردودة وغير مقبولة لمن له تلطفٌ في العبارة وانتقادٌ لا يرجع بالطعن على الشيخ ربيع حفظه الله تعالى - ومع ذلك؛ فإنَّ الأمر كما قلتُ: هذه تهمةٌ باطلة ومردودة!، بل إنني أقول كما قال شيخنا رحمه الله: والله لقد وفَّق الله لهذه الأمَّة في هذا الزمن بالشيخ ربيع حتى يُبيِّن حقيقة ما عليه كثير من المنحرفين عن الحق، المخالفين لسنَّة سيِّد الخلق صلى الله عليه وسلم؛ ولولا ما وفَّقَ الله إليه الشيخ ربيعاً في مثل هذه الردود لكان كثيرٌ من الذين ردَّ عليهم لا يزالون عند كثير من الناس قادة وسادة ومفكرين وحركيين ومفسريين وكبراء و..و..و.. إلى آخر هذه الأمور.

الشيخ ربيع كما قال شيخنا فيه: "هو إمام في الجرح والتعديل في هذا العصر"، وقال شيخنا رحمه الله فيه: "لم أجد عليه غلطاً منهجياً فيما كتب"، هذا ليس يعني بمعصوم، هو ليس بمعصوم، لا هو يقول عن نفسه بأنه معصوم، ولسنا نحن نقول عنه أنه معصوم، لكنَّ عندما لا يكون من الإنسان غلط منهجي فإنَّ هذا يدل على وضوحه، وعلى ظهوره، وعلى بيانه، وعلى

صلاحه، وعلى استقامته، أما أن يغلط في مسألة جزئية أو فرعية أو في تركيبة لغوية أو شيء من ذلك فهذا أمرٌ طبيعي لا ينجو أحدٌ منه ممّن مسك قلماً أو ألّف كتاباً)) [شريط مسجّل بعنوان (منهج الأنبياء في الدعوة إلى الله) من تسجيلات مجالس الهدى/ الجزائر، الوجه: ب] وهو منقول من مقال بعنوان [وقفة للاعتبار ... القول الجلي للكلام الذي يُدين الحلبي] في شبكة سحاب.

وردَّ الكاتب باسم خلف - وهو أحد المشرفين البارزين في منتديات الحلبي - في إحدى تعليقاته [في مقال بعنوان "سؤال لمن يعلم فقط!!"] على الكاتب (الصالحي! = عبدالله أحمد العلي!) الذي قلَّل من شأن الشيخ ربيع وعلمه!!، فنقل المشرف في هذا التعليق عدة تزكيات للشيخ ربيع حفظه الله، منها سؤال وجِّه لشيخه الحلبي [من خلال اللقاء الذي جرى مع علي الحلبي على السكايب بتاريخ الأحد ٢٥ ربيع الثاني١٤٢٨ه، الموافق ١٣-٥-٢٠٠٧ بالإفرنجي]؛ والسؤال هو: هل ما زال الشيخ ربيع حفظه الله حامل راية الجرح والتعديل في هذا العصر؟! فكان جواب الحلبي: ((هذا هو الظن به، وهذا هو الأمل به، جزاه الله خيراً، ورفع الله قدره، وأعلى الله مقامه، لكنَّ الشيخ ربيع على كونه بهذه المنزلة السامية الرفيعة هو كغيره من أهل العلم قد يصيب وقد يخطئ، لكن نحن على يقين أنَّ صوابه أضعاف أضعاف خطئه، وأنَّ خطأه إنْ صدر فإنما يصدر باجتهاد وعلم وبديانة وبتقوى وبحرص على هذه الدعوة والعقيدة، وكثير مما قاله الشيخ ربيع وحذَّر منه مما قد يخالفه فيه غيره نرى أنَّ الزمن يأتي ويجري بما يوافق قول الشيخ ربيع وما يخالف غيره!، فهذا في الحقيقة يجعلنا أكثر منه قرباً، وأكثر تقديراً، وأكثر له إشادةً، ولكن هو في إطاره البشري الذي لا يخرج عما ذكرت من قول النبي صلى الله عليه وسلم: "كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون"؛ ولا أقول هذا في الشيخ ربيع فقط!، وإنما أقول هذا في كل إنسان وطئ الحصا من غير رسول الله والأنبياء والرسل؛ من الصحابة إلى غيرهم، إلى هذه الساعة، وإلى قيام الساعة.

وإنما أقول ذلك؛ حتى لا نتهم بأننا نغلو في الشيخ ربيع!، أو نتعصب للشيخ ربيع!، أو ندَّعي العصمة للشيخ ربيع!، ولسنا كذلك بالصورة العكسية؛ أننا نطعن بالشيخ ربيع!، أو نقلِّل من قدر الشيخ ربيع!، أو نُزَهِّد في علم الشيخ ربيع، الشيخ ربيع من أجلاء وأفاضل أهل العلم وأهل السُّنَّة، ودعاة المنهج السلفي في هذا العصر، فليعرف الذين لم يُعطوه قدره، وأن يتقوا الله ربهم في هذا الشيخ، وبالمقابل أولئك الغالون عليهم أن يخفِّفُوا من غلوائهم حتى لا يكونوا بغلوهم هذا سبباً لصدِّ الناس عما عند الشيخ ربيع من الحق، ونسأل الله أن يطيل في عمره، وأن يحسن في عمله، ويجمعنا وإياكم وإياه في هذه الدنيا تواصيا بالحق والصبر، وففي الآخرة في مقعد صدق عند مليك مقتدر وما ذلك على الله بعزيز، والله الهادي إلى سواء السبيل)).

وبعد هذه النقول؛ أقول كما قال الأول:

فهذا الحقُّ ليس به خفاءُ ***** فدعني من بنياتِ الطريقِ

أسأل الله تعالى أن يرزقنا الإخلاص والسداد، وأن يوفِّقنا للعمل على وفق ما يحب ويرضى، وأن يغفر لنا ما قدَّمنا وما أخرنا، وأن يختم لنا بالحسنى.

وصل اللهم وسلِّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومَنْ سار على نهجه إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين.

كتبه

أبو معاذ رائد آل طاهر

ليلة الجمعة الخامس والعشرين من شهر ذي القعدة ١٤٣٣هـ

الموافق ١١/ ١٠ / ٢٠١٢ بالإفرنجي

الفهرس

العنــــوان	الصفحــة